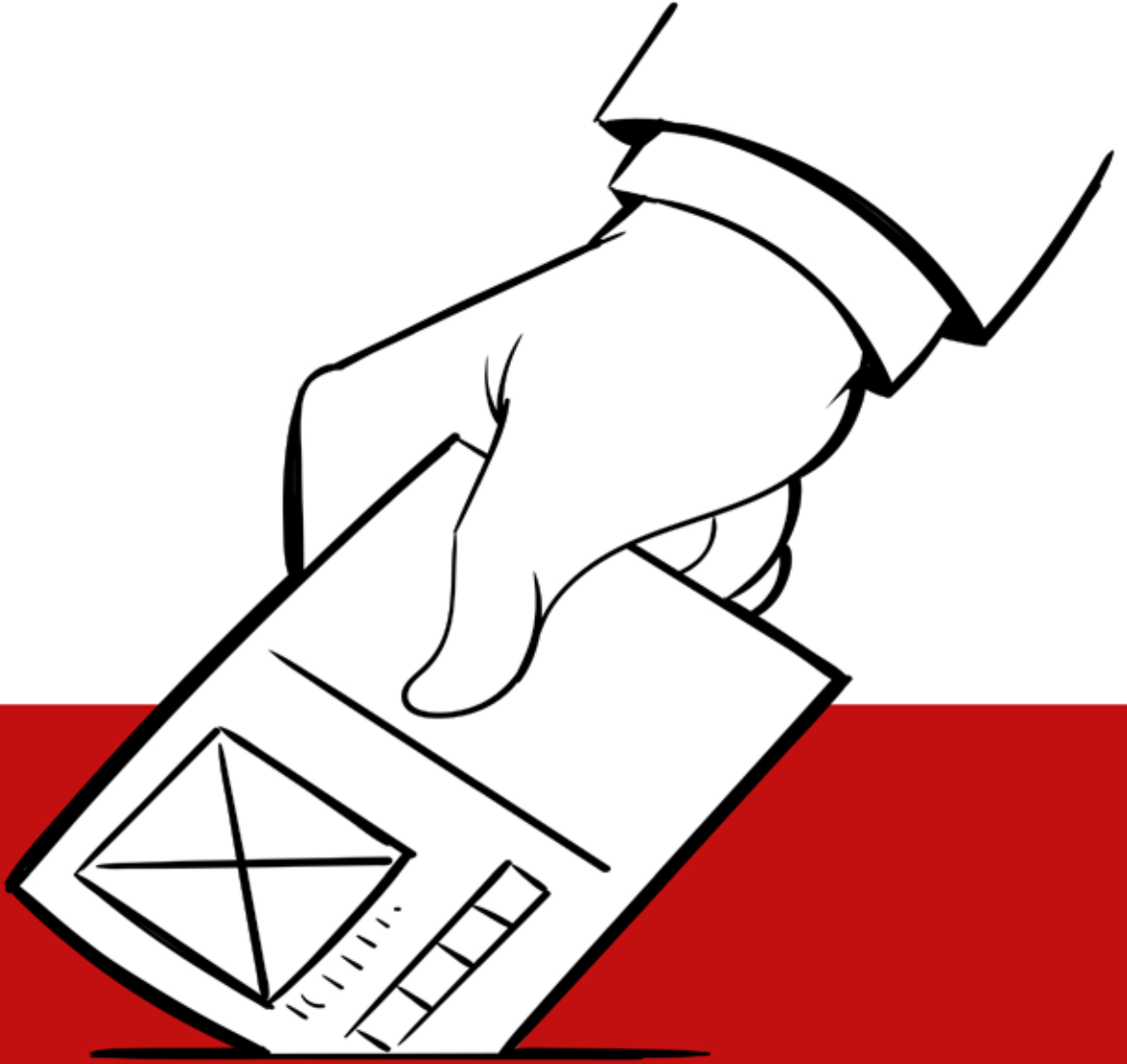


انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين 2023 التقرير النهائي



المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج حرية الإعلام

انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين
2023

التقرير النهائي
إعداد

محمد عبدالرحمن
أشرف عباس
ميسون أبو الحسن

تحرير

محمد عبد الرحمن
مدير وحدة البحوث والدراسات بالمؤسسة

تدقيق لغوي

ميسون أبو الحسن

إخراج فني

سمر صبري

المحتويات

- مقدمة
- القسم الأول: أجواء ما قبل الانتخابات.
- القسم الثاني: قراءة في كشوف المرشحين/ات لانتخابات نقابة الصحفيين.
- القسم الثالث: قراءة في البرامج الانتخابية للمرشحين.
- القسم الرابع: انتخابات نقابة الصحفيين.. النتائج والدلالات.
- خاتمة

مقدمة

في الثامن من فبراير 2023، وجّه مجلس نقابة الصحفيين دعوة للجمعية العمومية للصحفيين للانعقاد الأول، يوم الجمعة الموافق 3 مارس 2023؛ لنظر جدول أعمالها، والتصويت -حال اكتمال النصاب القانوني- وذلك بحضور نصف عدد الأعضاء، على مقعد النقيب ونصف مقاعد المجلس، وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني، تُدعى الجمعية العمومية للانعقاد الثاني بعد أسبوعين، يوم الجمعة 17 مارس، ويبدأ التصويت عقب اكتمال النصاب القانوني بحضور ربع عدد الأعضاء.

وقد تم فتح باب الترشح للانتخابات يوم السبت الموافق 11 فبراير، وحتى الأربعاء 15 فبراير 2023، وسُمح بتلقي الطعون والتنازلات خلال الفترة من 16 إلى 20 فبراير قبل إعلان الكشوف النهائية للمرشحين. وقد أسفرت الكشوف المبدئية عن تقدّم إجمالي عدد (55) مرشحًا؛ منهم (13) على مقعد النقيب، و(42) على مقاعد المجلس. وأسفرت الكشوف النهائية للمرشحين عن ترشّح إجمالي عدد (51) مرشحًا؛ منهم (11) على مقعد النقيب، و(40) على مقاعد المجلس.

جاءت هذه الانتخابات في ظل وضع متردّي للنقابة وأوضاعها، في ظل فترة تولي النقيب ضياء رشوان لمدة 4 سنوات (دورة 2019-2021، ودورة 2021-2023)، وهو الذي تولّى مقعد رئيس الهيئة العامة للاستعلامات إلى جانب موقعه النقابي، وقد شهد العمل النقابي تدهورًا ملحوظًا أدى إلى سوء الأحوال الاقتصادية والمهنية لعموم الصحفيين في مصر، كما شهدت الساحة الصحفية استمرارًا للقيود على حرية الرأي والتعبير، والقبض على بعض الصحفيين لمجرد تعبيرهم عن الرأي على وسائل التواصل الاجتماعي، ومنهم عدد لا يزالون محبوسين احتياطياً على ذمة هذه القضايا.

وسط كل هذا وذاك، جاءت انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين لتشهد تنافسية شديدة بين "تيار الاستقلال"، وهو التيار الذي ينادي باستقلال العمل النقابي عن أجهزة الدولة التنفيذية، ويعمل على توسيع هامش حرية الصحافة، ويضع على أولوياته الدفاع عن قضايا الحريات الإعلامية، وهو تيار ليس ببعيد أيضًا عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

للصحفيين من تحسين الأجور، وزيادة البدل.. إلخ. وبين "تيار الخدمات"، وهو الذي يرى أن هناك ترابطاً بين الجهات التنفيذية ونقابة الصحفيين، ويرى أنه من مصلحة النقابة أن تكون في حالة من المصالحة مع أجهزة الدولة، ويضع هذا التيار على أولوياته الخدمات التي تمس الصحفيين بشكل مباشر، مثل: البدل، والاسلع المُخفّضة، والمسابقات، والجوائز.

وفي إطار اهتمامه بكل ما يخص الوضع الصحفي والإعلامي في مصر، يتناول المرصد المصري للصحافة والإعلام، في هذا التقرير، شرحاً مفصلاً لكافة تفاصيل العملية الانتخابية منذ الإعلان عن دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في 8 فبراير 2023، وحتى الإعلان عن نتائج الانتخابات في 17 مارس 2023، وانتهاءً بإعلان تشكيل مجلس نقابة الصحفيين ولجانه في 2 أبريل 2023.

يتناول التقرير ذلك من خلال العناصر الرئيسية التالية:

- القسم الأول: أجواء ما قبل الانتخابات.
- القسم الثاني: قراءة في كشوف المرشحين/ات لانتخابات نقابة الصحفيين.
- القسم الثالث: قراءة في البرامج الانتخابية للمرشحين.
- القسم الرابع: انتخابات نقابة الصحفيين.. النتائج والدلالات.
- خاتمة.



القسم الأول:

أجواء ما قبل الانتخابات

جاءت هذه الانتخابات في ظل تراجع حرية الصحافة في مصر، وفي ظل مجلس مُنقسم يراه الصحفيون غير مُعبّر عن جموع الصحفيين. واتسمت هذه الفترة بانقسام حاد داخل المجلس، وشهد العمل النقابي في هذه الفترة غياب الانعقاد الدوري لمجلس النقابة، والاكتفاء بإصدار القرارات بالتمرير عبر الإنترنت بين بعض الأعضاء، وتجاهل آخرين، مما أدى إلى تقديم الأستاذ هشام يونس باستقالته من عضوية المجلس، بالإضافة إلى استمرار إغلاق مقر النقابة بالسقالات طيلة السنوات الماضية، وتقليل مرات انعقاد لجنة القيد.

كما شهدت الساحة الصحفية استمرارًا للقيود على حرية الرأي والتعبير، والقبض على صحفيين لمجرد تعبيرهم عن رأيهم على وسائل التواصل الاجتماعي، ومنهم عدد كبير من الصحفيين لا يزالون محبوسين احتياطياً على ذمة هذه القضايا. ومن المُثير للقلق، أن المؤسسات الصحفية باتت تُمثّل عبئًا وخطرًا أكبر على الصحفيين/ات وعلى مستقبلهم المهني، وبدلاً من أن تكون تلك المؤسسات درع حماية لهم، أصبحت هي أكثر الفئات المُنتهكة لحقوقهم.

وأدى كل هذا وذاك، إلى زيادة عدد الانتهاكات؛ فطبقاً للتقرير السنوي لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية، الذي نُعدّه في المرصد المصري للصحافة والإعلام، وصلت انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية إلى أعلى حد لها -خلال خمس سنوات- في هذا العام (2022) بعدما وصلت إلى أدنى حد لها -خلال خمس سنوات - في العام السابق (2021)، بزيادة نسبتها (126%) عن عام 2021؛ مُسجّلة عدد (238) انتهاكاً خلال عام 2022. وتراجعت مصر مرتبتين في مؤشر حرية الصحافة والإعلام، الذي تُصدره منظمة "مراسلون بلا حدود"، وجاءت في المرتبة (168) لعام 2022، بعدما كانت في المرتبة (166) عام 2021.

وجعل كل ذلك مهمة المرشحين على عضوية مجلس النقابة مهمة صعبة، مما أدى معه إلى عزوف عدد من الصحفيين عن الترشح. ويتكشّف ذلك من خلال قلة عدد المرشحين، الذي بلغ إجماله 51 مرشحاً على منصب النقيب وعلى عضوية المجلس، وهو العدد الأقل على الإطلاق في الدورات الانتخابية المختلفة منذ عام 2011 وحتى الآن.

من نفس الزاوية، كانت مهمة المرشحين على منصب نقيب الصحفيين أكثر صعوبة، وذلك في ظل وضع اقتصادي متردٍ، يطمح فيه الصحفيون إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية، من خلال زيادة "بدل التدريب والتكنولوجيا" زيادة كبيرة، بالإضافة إلى تحسين المشروع العلاجي، ومشروع الإسكان. وأيضاً مطلبهم الأساسي بزيادة هامش حرية الصحافة.

واشتعلت مخاوف الصحفيين من عقد الانتخابات خارج المقر الرئيسي، في وقت لم تنتهِ النقابة من الواجهة الرئيسية، ما أثار حفيظتهم من عقدها في نادي المعلمين مرة ثانية، وانجرفها مرة أخرى في أزمات الطعن عليها، خاصة وأن قانون النقابة يُقر بعقد الانتخابات داخل مقرها الرئيسي في 4 شارع عبد الخالق ثروت. وفي ضوء ذلك، عقد 4 من أعضاء المجلس آنذاك اجتماعاً لتوضيح الحقائق للجمعية العمومية، وهم: "محمد خراجة، محمود كامل، محمد سعد عبد الحفيظ، هشام يونس"، وذلك يوم الثلاثاء 24 يناير، رفضوا فيه أي محاولات لعقد الانتخابات خارج النقابة، بحجة عدم الانتهاء من الواجهة، وأكدوا أنهم يطرحون كافة الأمور والقضايا على الجمعية العمومية؛ ليكون هناك وقتٌ لتصحيح الأمور، والتمسك بالمواعيد القانونية لعقد الانتخابات، ومقر الانعقاد أيضاً، وهددوا بإجراءات تصعيدية أخرى حال عقد الانتخابات خارج المقر الرئيسي.

وقال هشام يونس: "ما حدث خلال انتخابات التجديد النصفى السابقة من إخفاء للأوراق، واختفاء الشفافية خلال الفرز، أمر لن تقبله الجمعية العمومية مرة أخرى، هذا كلام يُثير الشكوك، حتى بعد صدور أحكام قضائية بصحة الانتخابات"، وطالب ضياء رشوان نقيب الصحفيين آنذاك، أن يتولّى رئاسة اللجنة المشرفة على الانتخابات، باعتباره نقيباً حتى آخر يوم، مؤكداً أنه ليس من المقبول أن يتنازل عن رئاسته للانتخابات لأي زميل من أعضاء مجلس النقابة، وذلك حتى تُجرى العملية الانتخابية في توازن، وأكد أن النقابة من المفترض أنها بدأت المواعيد القانونية لإجراء انتخابات التجديد النصفى، وبدأ تجهيز المبنى لاستقبال أعضاء الجمعية العمومية، ولكنها حتى ذلك اليوم لم تنتهِ من أعمال تجديد الواجهة أو إزالة السقالات، وهو ما يطرح علامات استفهام كبيرة، مطالباً ضياء رشوان نقيب الصحفيين، التدخل لإنهاء أعمال تجديد الواجهة على أي وضع، مؤكداً أنه من غير المقبول هذا الشكل المُسيء للصحفيين.

وقال محمود كامل عضو المجلس، إن الجمعية العمومية للنقابة تحترم المادة 32 من قانونها، والتي تنص على انعقاد انتخابات التجديد النصفى داخل مقرها الرئيسي، مؤكداً أن أي محاولة لنقل مقر انعقاد الجمعية العمومية، وفي القلب منها انتخابات التجديد النصفى، هو أمر مرفوض ومخالف للقانون، ويهدد ببطلان العملية الانتخابية كاملة، وما يترتب عليه من قرارات وإجراءات، مضيقاً أن بعض أعضاء الجمعية العمومية أعلنوا نيتهم إزالة السقالات من سلم النقابة بأنفسهم، ولكن لجأ أعضاء المجلس إلى الاحتكام لمسؤوليتهم النقابية، والاستمرار في الحلول النقابية التي بدأها بمؤتمرهم، وفي حال استمرار الوضع كما هو عليه، لن يستطع أحد منع أعضاء الجمعية العمومية من القيام بذلك، متابِعاً: "نؤكد احترامنا للقانون، وتشديدنا على أننا لن نقبل بنقل انعقاد الجمعية العمومية خارج المقر الرئيسي للنقابة، وكل أعضاء الجمعية العمومية سيكونون متضامنين مع احترام النقابة وقانونها، الدستور المصري كفل الإشراف القضائي على العملية الانتخابية، لضمان النزاهة، وهي الجهات القضائية المُمثلة للمجتمع وليس الحكومة، لافتاً إلى أن أعضاء المجلس

المعترضين لديهم إجراءات تصعيدية أخرى“.

وقال محمد سعد عبدالحفيظ عضو مجلس النقابة، إن انعقاد الجمعية العمومية خارج مقر النقابة أمر غير مقبول، ومخالف لصحيح القانون، بالإضافة إلى أنه يشوبه البطلان، وما يترتب عليه، سواءً من إعلان نتيجة الانتخابات أو أي إجراءات أخرى، مضيئاً أن المادة 32 من قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970، هي نص واضح وصریح، بعقد اجتماع الجمعية العمومية للنقابة، وما يترتب عليه من انتخابات تجديد نصفي داخل مقر النقابة فقط، ولا يجوز عقدها خارج المقر الرئيسي، مؤكداً أن أي محاولة لعقد انتخابات التجديد النصفي للنقابة خارج مقرها الرئيسي، سيواجه بالرفض، مطالباً الجمعية العمومية أن ترفض بقوة وحسم ذلك؛ لما يترتب عليه من بطلان للعملية الانتخابية وما يترتب عليها من إجراءات لاحقة.

وتابع قائلاً: “نحن متمسكون بنص القانون، والانتخابات السابقة عندما عُقدت في نادي المعلمين كان لها ظروفًا خاصة؛ لانتشار جائحة كورونا، وحصول النقابة على تقرير من وزارة الصحة ونقابة الأطباء، بأن عقد الانتخابات في مكان مُغلق سيضرب بصحة الزملاء“، مؤكداً أنه بعد انحسار الجائحة، لم يعد هناك أي مبرر لعقد الانتخابات خارج المقر الرئيسي للنقابة، وذلك ضماناً للشفافية ونزاهة العملية الانتخابية، مطالباً بإزالة السقالات، وأن يبقى الوضع قائم على ما هو عليه، لحين عقد انتخابات التجديد النصفي داخل النقابة.

وقال محمد خراجة عضو مجلس النقابة، إنه من غير المقبول عقد انتخابات التجديد النصفي للنقابة خارج مقرها الرئيسي، دون داعٍ، مؤكداً أن عقدها في مكان آخر مخالف للقانون، ويجعلها انتخابات مشكوك فيها، خاصة وأن الانتخابات السابقة عُقدت في مقر نادي المعلمين، ما جعلها محل شكٍ حتى اليوم، من أعضاء الجمعية العمومية، وبعض من لم يحالفهم الحظ في الفوز، مضيئاً أن الجمعية العمومية للنقابة لن تكرر مرة أخرى الشك في نزاهة انتخاباتها، ونقابة الصحفيين نقابة عريقة وكبيرة، لن تقبل بذلك، متابِعاً: “لماذا التأخير في الانتهاء من تجديد واجهة نقابة الصحفيين، على الرغم من عدم وجود أي أزمة مالية أو أي مبرر لذلك، كان من المفترض أن تنتهي في سبتمبر الماضي، التأخير لكي يكون هناك عذراً لعقد الانتخابات خارج مبنى النقابة“.

وردًا على ذلك، أصدر محمد شبانة عضو مجلس النقابة، والمشرف على مشروع تجديد الواجهة وقتها، بياناً، أعلن فيه عن قرب الانتهاء من تجديد الواجهة قبل انعقاد انتخابات التجديد النصفي آنذاك، مؤكداً أن مجلس نقابة الصحفيين، وفي ظل الظروف الراهنة، واحتياج أعضاء الجمعية العمومية للعمل الجاد والمستمر، فإن معظم أعضائه الآن ليس لديهم رفاهية الوقت للدخول في مهارات أو الانجرار نحو انحرافات وأوهام فكرية، سواء صدرت عن قصد أو عن دون قصد.

وأضاف أن مجلس النقابة لم ولن يُفكّر في عقد الانتخابات خارج مقرها نهائيًا، مؤكدًا أن هذا الأمر لم يطرأ على البال من الأساس، وأن النية المؤكدة هي إجراء الانتخابات بالمقر الرئيسي للنقابة؛ حيث ستنتهي أعمال الواجهة، مؤكدًا أن معظم أعضاء مجلس النقابة الحالي، مع النقيب، يعملون في صمت، ويعملون لصالح أعضاء الجمعية العمومية بكل ما يمتلكون من علاقات وجهد، ويعملون بعيدًا عن "الشو والاستعراض"، أو خلق الأكاذيب والشائعات، وجرجرة الزملاء لفكرة التشكيك كما يفعل أحدهم، وقد اعتاد على ذلك.

ب- تشكيل اللجنة المشرفة على الانتخابات

في اجتماع مجلس نقابة الصحفيين المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 7 فبراير 2023، تشكّلت اللجنة المشرفة على الانتخابات وفقًا لقرار مجلس نقابة الصحفيين، برئاسة ضياء رشوان نقيب الصحفيين، وعضوية الستة أعضاء المستمرين في عضوية المجلس، وأعضاء بالجمعية العمومية من المُشتغلين والمُقيدين بجدول المعاشات، وبذلك تكون اللجنة المُشكّلة كاملة هي:

م	الاسم	الوظيفة / الجريدة	الصفة
1	ضياء رشوان	نقيب الصحفيين	رئيسًا
2	محمد خراجة	عضو مجلس نقابة الصحفيين	عضوًا
3	إبراهيم أبو كيلة	عضو مجلس نقابة الصحفيين	عضوًا
4	حسين الزناتي	عضو مجلس نقابة الصحفيين	عضوًا
5	دعاء النجار	عضو مجلس نقابة الصحفيين	عضوًا
6	أيمن عبد المجيد	عضو مجلس نقابة الصحفيين	عضوًا
7	محمد سعد عبد الحفيظ	عضو مجلس نقابة الصحفيين	عضوًا
8	أمينة شفيق	الأهرام	عضوًا
9	عبدالله حسن	وكالة أنباء الشرق الأوسط	عضوًا
10	أمينة النقاش	الأهالي	عضوًا
11	مجدي حلبي	الوفد	عضوًا
12	عبدالعظيم الباسل	الأهرام	عضوًا
13	سعيد محمد أحمد	وكالة أنباء الشرق الأوسط	عضوًا
14	محمد المنايلي	الجمهورية	عضوًا
15	ثروت شلبي	الأهالي	عضوًا
16	سعيد جمال الدين	الأحرار	عضوًا
17	محمود الشيخ	دار الهلال	عضوًا

وكانت هناك لجنة قضائية مُشرفة على الانتخابات، برئاسة المستشار أحمد مرسي الأمين العام للمجلس الأعلى للنيابة الإدارية، وبلغ عدد اللجان الانتخابية 23 لجنة؛ 22 منها بالقاهرة، وواحدة بالنقابة الفرعية بالإسكندرية، يحضر بكل منها مستشار من النيابة الإدارية، ومعه معاون إداري.

ج - الترشيح لمنصب نقيب الصحفيين بين الخوف والمغامرة

تم فتح باب الترشيح على مقعد نقيب الصحفيين وستة من أعضاء المجلس، يوم السبت الموافق 11 فبراير 2023 وحتى الأربعاء 15 من نفس الشهر، وذلك من الساعة 10 صباحًا وحتى 3 ظهرًا، عدا الأربعاء من 10 صباحًا حتى 12 ظهرًا، للإعلان عن القائمة الأولية في نهاية اليوم. ويُسمح بتلقي الطعون والتنازلات، خلال الفترة من 16 إلى 20 فبراير، في نفس المواعيد، عدا الإثنين 20 فبراير حتى الساعة الثانية عشر ظهرًا، على أن يُعلن في اليوم نفسه الكشوف النهائية للمرشحين.

وقد شهدت عملية الترشيح على منصب النقيب وخوض هذه الانتخابات، عزوفًا من قبل عدد من الصحفيين، وسجّلت نسبة الترشيح أقل نسبة ترشح منذ عام 2011؛ وذلك للأوضاع النقابية والاقتصادية المتردية كما ذكرنا.

وفي اليوم الثاني من فتح باب الترشيح؛ تقدّم "خالد ميري رئيس جريدة الأخبار؛ المرشح المحسوب على الحكومة¹ للترشيح على منصب نقيب الصحفيين. وظل "ميري" هو المرشح الأبرز، والمرشح بقوة للفوز بمنصب نقيب الصحفيين، وذلك بعدما عزف تيار الاستقلال عن الدفع بمرشح له. وفي اليوم الأخير من فتح باب الترشيح (الإثنين 12 فبراير)؛ غير تيار الاستقلال وجهته، وفضّل المغامرة على الخوف؛ فتقدّم خالد البلشي رئيس تحرير موقع درب المحجوب، بأوراق ترشحه على منصب نقيب الصحفيين؛ حيث ضغط صحفيون على "البلشي"، ليخوض الانتخابات، حتى لا يتقدّم خالد ميري للمنصب وحيدًا، ويفوز بلا منافسة تُذكر؛ وذلك حفاظًا على ماء وجه الصحفيين من شكل معيب لانتخابات نخبة الرأي في مصر².

وأصدر "البلشي" بيانًا أوضح فيه أنه قرر المنافسة رغم تحذير البعض بما قد يتعرّض له من حملات هجوم وتشهير مُعتادة، وقال نصًّا في بيانه: "أسف لكل من حذروني أن الحشد سيهزم الإرادة.. ما زلت واثقًا بجموع الصحفيين، ومؤمنًا أن الحفاظ على مساحة تنافس حقيقية، وإرسال رسالة أمل للزملاء بأن المحاولة ما زالت مُمكنة، أفضل من ترك الساحة خالية بلا تنافس حقيقي، وأفضل من الانسحاب خوفًا من خسائر شخصية مُتوقعة. أسف لمن حذروني أنني سأدفع الثمن في شكل حملات هجوم وتشهير مُعتادة ومُتكررة؛ فالتشهير الحقيقي أن نرسل رسالة إلى زملائنا القادمين،

1- كان ميري يشغل منصب وكيل نقابة الصحفيين في الدورة المنتهية

2- محمد العريان. "الغضب يهزم الخوف: البلشي نقيبًا لصحافي مصر"، متاح على الرابط التالي تاريخ الزيارة 23 10-4-2023 <https://al-morase.com/article/daily/23-10-4-2023>

الثلاثاء 21 فبراير، تم إعلان القائمة النهائية للمرشحين على منصب النقيب وعضوية المجلس، لتضم هذه القائمة عدد 11 مرشحًا على منصب النقيب؛ كانت المنافسة بين إثنين منهم هما؛ خالد ميري، المرشح المحسوب على الحكومة، وخالد البلشي؛ مرشح تيار الاستقلال. كما ضمت القائمة عدد (40) مرشحًا على عضوية المجلس. وبدأت فترة الدعاية الانتخابية، من زيارات للصحف ومن خلال الدعاية الانتخابية عبر الفيس بوك، أو طرح البرامج الانتخابية عبر بعض المنصات الإعلامية والحقوقية، كما فعلنا في المرصد المصري للصحافة والإعلام. ن مساحات الحرية المتاحة تضيق، وأننا لم نعد قادرين على المواجهة، فنهدر قيمًا نقابية عن المنافسة الشريفة والعادلة، خوفًا من واقع نعيشه“.

ث - الدعاية الانتخابية : انحياز للمرشح المحسوب على الحكومة

بدأت الدعاية الانتخابية للمرشحين من خلال عدة قنوات، تمثلت في: "صفحات الفيس بوك، الدعاية الورقية وتعليق اللافتات، الدعاية من خلال عقد جولات وزيارات للصحف المختلفة وتقديم البرامج الانتخابية، عرض البرامج الانتخابية عبر المنصات المختلفة مثل ما قام به المرصد المصري للصحافة والإعلام، وأخيرًا عرض البرامج من خلال قنوات الراديو والتلفزيون“.

بدأ الانحياز الحكومي والإعلامي الرسمي واضحًا للمرشح خالد ميري من خلال الدعاية الانتخابية؛ فلم تستضيف البرامج التلفزيونية وبرامج الراديو على القنوات التابعة للدولة، أي مرشحين على منصب النقيب إلا المرشح خالد ميري، في تجاهل تام لمرشح المعارضة خالد البلشي والمرشحين الآخرين. كما قام المذيع أحمد الطاهري رئيس تحرير روز اليوسف في أحد برامجه باستضافة خالد ميري ودعمه باعتباره الأجدر لمنصب النقيب، وقيامه بمهاجمة أحد الرموز النقابية المُمثلة لتيار الاستقلال يحيى قلاش في وجود "ميري“.

وتمت محاولة استقطاب الصحفيين، عن طريق استغلال بدل التدريب والتكنولوجيا، من جانب بعض المرشحين وخاصة المحسوبين على الحكومة، فيما أُطلقت عليه بعض التقارير الإعلامية (الصراع بين الجنيه والكارنيه)؛ حيث أشار المرشح خالد ميري إلى زيادة البدل بنسبة 25% ، بينما لم تشر اي جهة حكومية إلى تأييد هذا الحديث، وتُعد هذه الظاهرة مستمرة في انتخابات النقابة، وتؤثر على إرادة الناخبين، وخاصة منذ عام 1981، منذ تولى صلاح جلال موقع نقيب الصحفيين مرورًا بإبراهيم نافع، ومكرم محمد أحمد، وضياء رشوان.

كذلك تصاعد استخدام آلية توزيع الهدايا العينية على أعضاء الجمعية العمومية، والوجبات الغذائية يوم الانتخابات. ولا شك أن الإنفاق المالي ببذخ من جانب المرشحين في حملاتهم الدعائية، يؤثر على مبدأ المساواة بين المرشحين، خاصة أن القانون لم يضع سقفًا للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح، ويتطلب ذلك أن نطالب بوجود آلية تحدد سقف الحملات الدعائية للمرشحين،

خاصة أن القانون لم يضع سقفًا للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح، ويتطلب ذلك أن نطالب بوجود آلية تحدد سقف الحملات الدعائية للمرشحين فيما بعد.

وعقد 4 من أعضاء مجلس النقابة آنذاك وهم: "محمود كامل، هشام يونس، محمد خراجة، محمد سعد عبد الحفيظ"، مؤتمرًا صحفيًا، في الثلاثاء 24 يناير 2023، طالبوا فيه بضرورة تحديد سقف للإنفاق خلال العملية الانتخابية والدعاية، وأكدوا أنه من الأمور التي تحتاج إلى ضبط، حتى لا تجد الجمعية العمومية نفسها أمام انتخابات يُديرها رجال أعمال وشركات.

وانتشر بين مجموعات الصحفيين وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، فيديو للمرشح على منصب النقيب خالد ميري، فيه مكالمة لرجل الأعمال محمد أبو العينين مالك مجموعة صدى البلد، الذي قدّم دعمًا غير محدود له، خلال زيارة وجولة له بموقع "صدى البلد"، يوم 2 مارس، وهناك مُسبقًا بفوزه بمقعد النقيب، ما اعتبره الصحفيون تدخلًا في العملية الانتخابية، وتوجيهًا لبوصلة الانتخابات.

وأشار إلى ذلك أيضًا، الكاتب الصحفي عبده مغربي المرشح على مقعد نقيب الصحفيين في الانتخابات، في تدوينة له على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، واعتبر ذلك توجيهًا لاختيارات الجمعية العمومية، وتدخلًا من رجال الأعمال في انتخابات النقابة، ما يؤثر على اختيارات الجمعية العمومية.

ولم تعقد اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفية، برئاسة ضياء رشوان، اجتماعًا مع المرشحين، للاتفاق حول وضع سقف للدعاية الانتخابية، أو النقاش حول مقترحات الدعاية وأماكنها؛ حيث أقرت اللجنة ضوابط الدعاية، واكتفت بإرسالها لأعضاء الجمعية العمومية -منهم المرشحون- عبر الإيميل، ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، على الرغم من إبداء عددٍ من المرشحين استيائهم لعدم عقد هذا الاجتماع، الذي اعتادت أن تُنظّمه اللجنة المشرفة قبل عقد أي انتخابات للنقابة.

وانتشرت بشكل مُلفت دعاية انتخابية لمرشحين بعينهم، تخطت حدود الأعراف النقابية الخاصة بمصروفات الدعاية الانتخابية، أبرزهم المرشحين محمد كمال، وخالد ميري، وقام البعض منهم بنشر لافتات دعائية كبيرة بشارع رمسيس وخارج حدود النقابة وشارع عبدالخالق ثروت، ما أثار حفيظة عددٍ من أعضاء الجمعية العمومية؛ خاصة وأن ذلك يؤثر على مبدأ المساواة بين جميع المرشحين، الذين اتجه البعض منهم لعدم تعليق أي لافتات دعائية لهم، مثل النقيب الحالي خالد البلشي، والسكرتير العام جمال عبدالرحيم.

ونشر الكاتب الصحفي يحيى قلاش نقيب الصحفيين الأسبق، وأحد رموز تيار الاستقلال النقابي، على صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، رافضاً البذخ في الإنفاق على الدعاية الانتخابية، وقال: "إن المبالغة في مصروفات الدعاية الانتخابية لا تعني بالضرورة تصويت إيجابي لأي مرشح، لكن القاعدة في أي انتخابات عامة هي تكافؤ الفرص بين المرشحين، لذلك يتم تحديد حد أقصى لكل مرشح لمصروفات الدعاية، هذا الأمر لم يكن مطروحاً في انتخابات التجديد النصفى لنقابة الصحفيين من قبل، وجميع زملاء ليسوا في حاجة لمعرفة بعضهم أو مواقفهم، ما يحدث في الانتخابات الأخيرة، من بذخ البعض على الدعاية بطريقة فجّة وغير مسبوقة، في مهنة لا تصنع ميسورين، ولا تعرف الأغنياء من عرق مهنتهم، أصبح الأمر يحتاج إلى وقفة، فمن أين كل هذه الأموال ولماذا؟ وإلى أن يحدث ذلك، ويتم تنظيمه، أتصور أن فطنة الجمعية العمومية ستكون هي صاحبة الرد في الصناديق".



القسم الثاني :

قراءة في كشوف المرشحين/ات
لانتخابات نقابة الصحفيين

ضم الكشف المبدئي للمرشحين عدد (55) مرشحًا، (13) منهم على مقعد النقيب، و(42) على مقاعد عضوية المجلس. وقد أسفر الكشف النهائي للمرشحين عن عدد (51) مرشحًا، منهم (11) مرشحًا على منصب النقيب، وعدد (40) مرشحًا على مقاعد عضوية المجلس. للاطلاع على الكشف النهائي للمرشحين. [اضغط هنا](#)

يُقدّم هذا القسم قراءة إحصائية وتحليلية للمرشحين على منصب النقيب، والمرشحين على عضوية المجلس.

أولاً: المرشحون على منصب النقيب

تنافس على منصب نقيب الصحفيين عدد (11) مرشحًا، من بينهم امرأة واحدة، وكان المرشحون على الترتيب هم: "سيد الاسكندراني، أيمن عبدالعزيز، خالد ميري، خالد البلشي، سيد عبدالمالك، طلعت هاشم، عبده مغربي، محسن هاشم، محمد مغربي محمد، نورا راشد، ياسر مصطفى"، وعلى الرغم من كثرة عدد المرشحين على منصب النقيب، فإن المنافسة الحقيقية على أرض الواقع كانت بين إثنين هما: خالد ميري رئيس تحرير جريدة الأخبار (المرشح المحسوب على الحكومة)، وبين خالد البلشي رئيس تحرير موقع "درب" المحجوب في مصر، (المرشح المحسوب على تيار الاستقلال).

أ - توزيع المرشحين على منصب النقيب وفقًا للنوع الاجتماعي

ذكر
10



أنثى
1



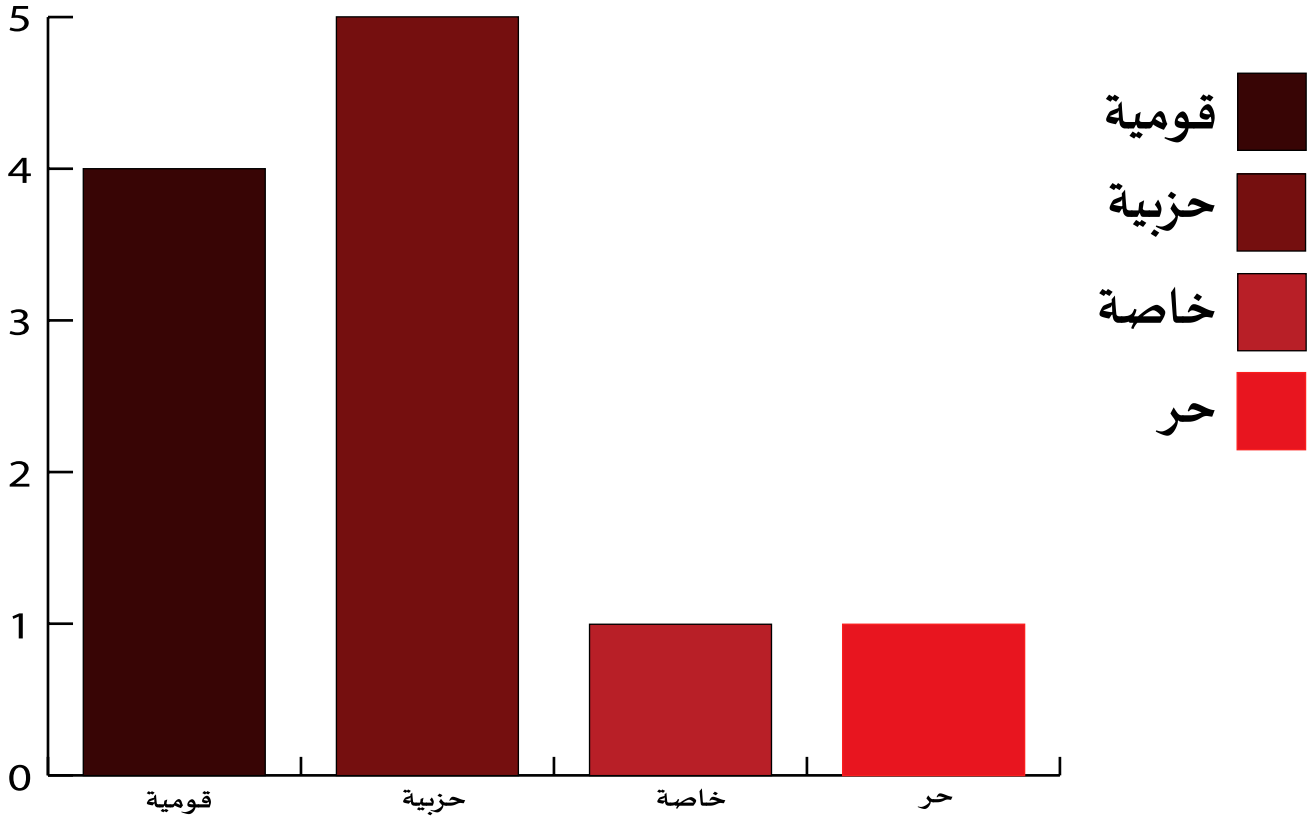
شكل رقم (1) النوع الاجتماعي للمرشحين على منصب النقيب

كان أغلب المرشحين على منصب النقيب من الرجال، بلغ عددهم (10) مقابل سيدة واحدة. يذكر أن الانتخابات السابقة (عام 2021) لم تترشح أي سيدة على منصب النقيب، وفي انتخابات (عام 2019) ترشحت سيدة واحدة، وفي انتخابات (عام 2017) ترشحت سيدتان.

جدير بالذكر أنه طوال تاريخ النقابة الذي عُين أول مجلس لها في عام 1941، لم تستطع أي سيدة الحصول على منصب النقيب، على الرغم من الأدوار البارزة التي قامت ولا تزال تقوم بها الصحفيات المصريات بداية من مشاركة السيدات بقوة في تأسيس نقابة الصحفيين، ومشاركاتها الفعالة في الحياة النقابية حتى الآن.

ب- توزيع المرشحين على منصب النقيب وفقاً لنوع الجريدة المنتمي إليها المرشح

جدير بالذكر أنه طوال تاريخ النقابة الذي عُين أول مجلس لها في عام 1941، لم تستطع أي سيدة الحصول على منصب النقيب، على الرغم من الأدوار البارزة التي قامت ولا تزال تقوم بها الصحفيات المصريات بداية من مشاركة السيدات بقوة في تأسيس نقابة الصحفيين، ومشاركاتها الفعّالة في الحياة النقابية حتى الآن.



شكل رقم (2) نوع الجريدة التي ينتمي إليها المرشحون على منصب النقيب

احتل المرشحون من الصحف الحزبية النصيب الأكبر من بين المرشحين على منصب النقيب؛ حيث شكّلوا نسبة حوالي 45.4% من إجمالي المرشحين. وكان المرشحون من الجرائد الحزبية (النور، مصر الفتاة، الجيل، الشعب، الأمة)، بواقع واحد من كل جريدة.

واحتل المرشحون من الصحف القومية المرتبة الثانية بعدد مرشحين أربعة، وبنسبة حوالي 36.4% من إجمالي المرشحين. وكان المرشحون من الجرائد القومية (أخبار اليوم، الأهرام، الجمهورية)، بواقع واحد من كل من أخبار اليوم، والأهرام، ومرشحان من جريدة الجمهورية. ولأول مرة يتفوق عدد المرشحين على منصب النقيب من الجرائد الحزبية أو الخاصة، على عدد المرشحين من الجرائد القومية.

كما مثل المرشحون من الصحف الخاصة والصحفيون الذين يعملون بصورة مستقلة أو حرة أو في مواقع إلكترونية بنسبة 9.1% لكل منهما، بواقع مرشح وحيد من كل منهما.

ثانياً: المرشحون على مقاعد المجلس

تقدّم للتنافس على 6 مقاعد لعضوية مجلس نقابة الصحفيين عدد 40 صحفياً/ صحفية (تحت السن، فوق السن)¹. وقد كان من بين المرشحين على عضوية المجلس خمسة أعضاء من الأعضاء المنتهية عضويتهم في المجلس السابق.

أ- توزيع المرشحين على عضوية النقيب وفقاً للنوع الاجتماعي



شكل رقم (3) توزيع المرشحين على عضوية المجلس وفقاً للنوع الاجتماعي

ب- توزيع المرشحين على عضوية المجلس وفقاً للصفة المترشح عليها (فوق السن- تحت السن)

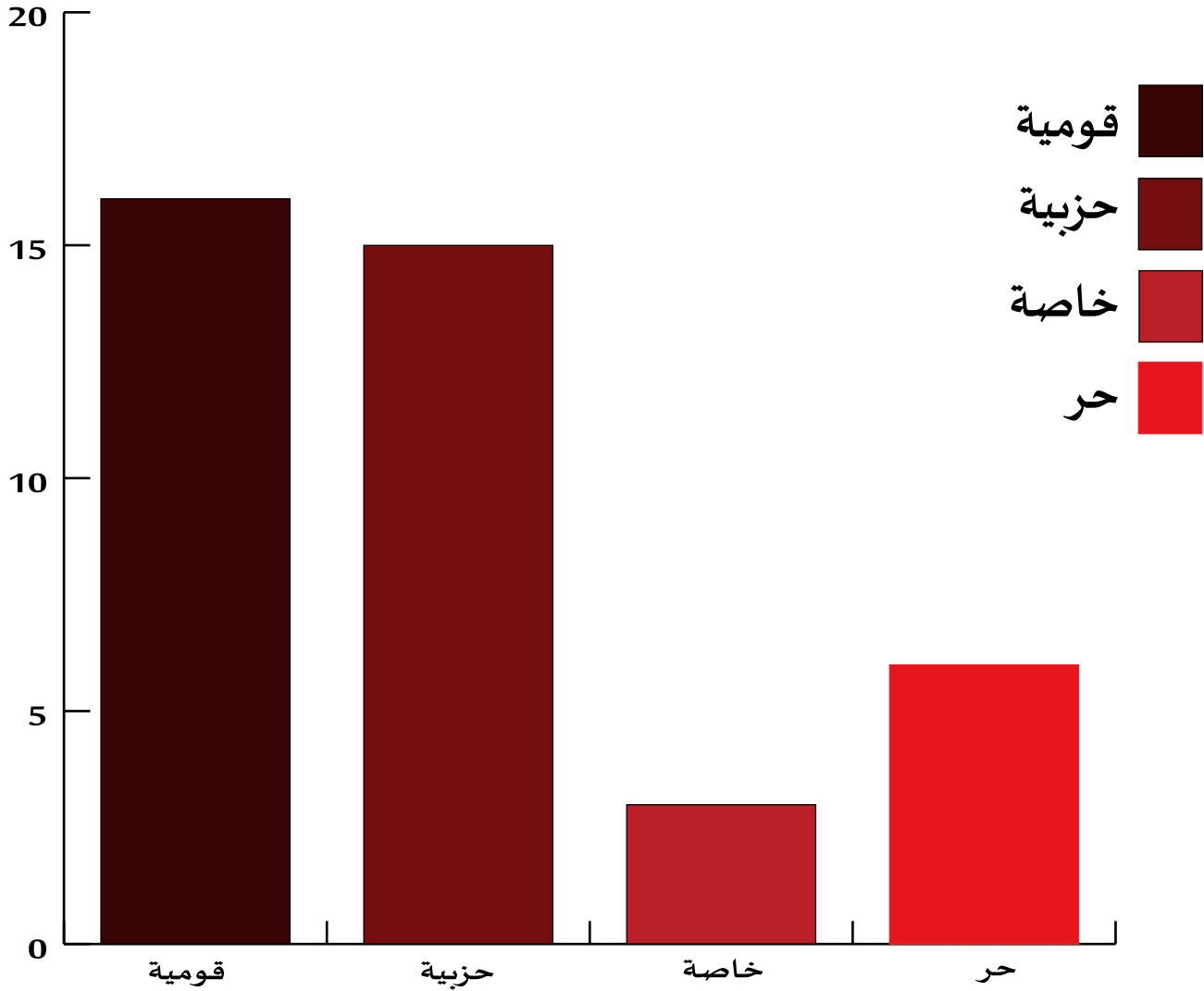


شكل رقم (4) توزيع المرشحين على عضوية المجلس وفقاً للصفة المترشح عليها (فوق السن/ تحت السن)

1-تحت السن؛ يعني الصحفي الذي لم يمر على عضويته 15 سنة في نقابة الصحفيين، أما فوق السن فهم الصحفيين الذين مر على عضويتهم في نقابة الصحفيين 15 سنة فأكثر.

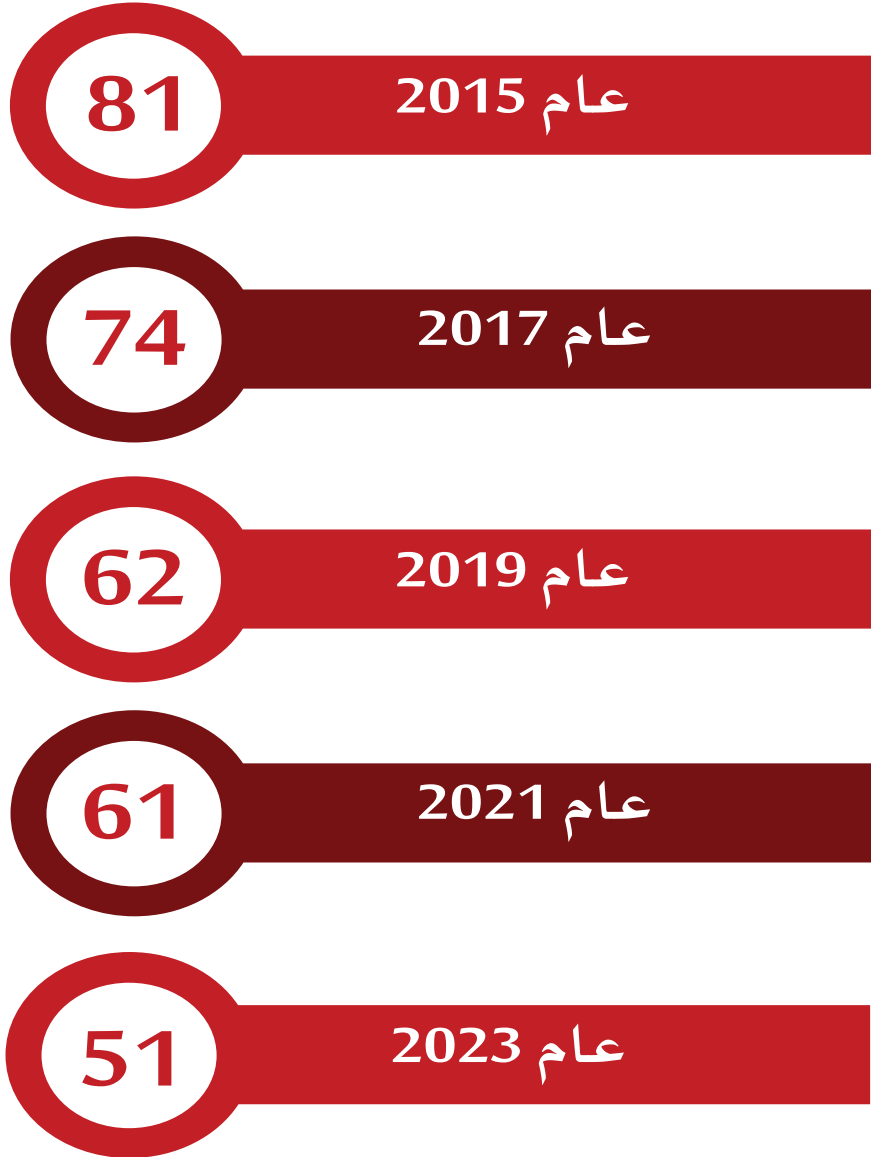
ت- توزيع المرشحين على عضوية المجلس وفقاً لنوع الجريدة

جاء المرشحون من الصحف القومية في المرتبة الأولى بعدد (16) مرشحاً، وبنسبة 40% من إجمالي المرشحين. تلاهم المرشحون من الصحف الخاصة بعدد (15) مرشحاً وبنسبة 37.5% من إجمالي المرشحين. وفي المرتبة الثالثة جاء المرشحون المستقلين بنسبة 15% من إجمالي المرشحين. وأخيراً، كان المرشحون من الصحف الحزبية بنسبة 7.5% من إجمالي المرشحين.



شكل رقم (5) توزيع المرشحين على عضوية المجلس وفقاً لنوع الجريدة المنتمي لها المرشح

بلغ إجمالي عدد المرشحين لانتخابات نقابة الصحفيين 2023، عدد (51) صحفيًا، ويُعد هذا العدد هو العدد الأقل على الإطلاق خلال الخمس دورات انتخابية السابقة. بلغ إجمالي عدد المرشحين ذروته في 2015؛ حيث بلغ 81 مرشحًا، ثم تناقص هذا العدد تدريجيًا حتى 2023. ويمكن القول إن تقليل مساحة الحريات الصحفية والإعلامية، والوضع الأمني والاقتصادي للصحفيين الذي يزيد تدهورًا يوميًا بعد الآخر، كان ذلك وراء إحجام عدد كبير من الترشح في الانتخابات؛ نظرًا لفقدان الأمل في التغيير. انظر شكل رقم 6.



شكل رقم (6) إجمالي عدد المرشحين في انتخابات نقابة الصحفيين 2013



القسم الثالث : قراءة في البرامج الانتخابية للمرشحين

تضم نقابة الصحفيين بين أعضائها صحفيين ذوي توجهات سياسية واجتماعية مختلفة؛ فهناك قطاع من الصحفيين يركّزون على الأوضاع الخدمية والاقتصادية للصحفيين، ويعطون أهمية أقل لهامش حريات الصحافة، في مقابل قطاع آخر مهتم بقضايا الحريات الصحفية والإعلامية، ولا يغفلون الأوضاع الاقتصادية والخدمية للصحفيين. وينقسم هذين الفريقين فيما بينهم حول الرؤى والاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتغيير أوضاع نقابة الصحفيين نحو الأفضل كُليًا بطريقته، سواءً كان عن طريق التقرب من الجهات التنفيذية والتعاون معها، أو على الجانب الآخر مقاومتها وعدم الانخراط معها، ليصبح الأمر تفاوضًا أكثر منه تنسيقًا أو خضوعًا.

وفي إطار ذلك، نجد أن المرشحين في انتخابات النقابة يُعبّرون عن هذه الأفكار الكثيرة، ونجدهم مُمثلين لتوجهات الجمعية العمومية المختلفة، وعند قراءة برامجهم الانتخابية، نجد أن هناك توجهات سياسية واجتماعية متنوعة للمرشحين، وانعكست هذه التوجهات على برامجهم الانتخابية.

وقد شهدت برامج المرشحين لانتخابات عام 2023 تنوعًا كبيرًا، بين برامج تدعو إلى ضرورة زيادة هامش حرية الصحافة والإعلام، وتعديل القوانين المنظمة للصحافة والإعلام، بالإضافة إلى السعي وراء الخدمات الاجتماعية، واقتراحات حول مشاريع السكن والعلاج. ولعل أبرز النقاط الإيجابية هي اهتمام المرشحين بجميع القضايا التي تشغل بال الصحفيين، سواءً كانت تخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو قضايا الحريات، إلى جانب ملف الصحفيين المحبوسين، وكذلك هامش الحريات الصحفية والإعلامية. ولكن كعادة البرامج الانتخابية في مصر عمومًا وانتخابات نقابة الصحفيين خصوصًا، افتقرت البرامج الانتخابية، في معظمها، إلى وجود نقاط وآليات محددة للتنفيذ، واعتمدت على الشعارات الانتخابية، إضافة إلى التسويق الشخصي لكل مرشح.

يُقدّم هذا القسم قراءة كاملة لبرامج المرشحين/ات في انتخابات التجديد النصفى لنقابة الصحفيين، وقد تم تحليل البرامج الانتخابية لعدد 8 من المرشحين لمقعد نقيب الصحفيين من إجمالي 11 مرشحًا، بالإضافة إلى عدد 20 من المرشحين لعضوية مجلس نقابة الصحفيين من إجمالي 40 مرشحًا. وقد تم تحديد خمس ملفات مهمة في هذا الإطار، وتعددت القضايا داخل كل ملف طبقًا لنوع الملف وحجمه وزخمه؛ حيث كان هناك قضية واحدة في بعض الملفات، بينما كان هناك أربع أو خمس قضايا داخل الملف الواحد، وكانت هذه الملفات كما يلي:

أولاً: الوضع التشريعي للقوانين الحاكمة للعمل الصحفي

تُعاني بيئة العمل الصحفي والإعلامي في مصر عدة مشكلات تشريعية؛ حيث توجد العديد من القوانين التي تُنظّم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، ويشوب هذه القوانين عددٌ من المشكلات وتحتاج إلى تدخل تشريعي، من أجل مواكبة التطور التكنولوجي، ومن أجل إضافة حماية أكثر للصحفيين والعاملين في مجال الصحافة والإعلام.

لدينا غابة من التشريعات بحاجة للتعديل

توفي إطار هذه الأهمية للوضع التشريعي، جاء اهتمام المرشحين به في برامجهم الانتخابية؛ حيث عبّر 86% من المرشحين عن رؤيتهم نحو البنية التشريعية التي تحكم العمل الصحفي في مصر، وركّز المرشحون على قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1979، الذي لا يتوافق مع ظروف ومتطلبات الفترة الحالية، وعبّر الجميع عن رغبتهم في تعديل القانون، ليستوعب العاملين بالصحافة الإلكترونية تحت مظلة القانون، وتعديل شروط القيد، ليستوعب جميع ممارسي المهنة، في سبيل القضاء على الكيانات الوهمية، ومنتحلي الصفة الصحفية.

قانون النقابة الحالي يحتاج إلى تغيير، ولكن نتيجة حالة فقدان الثقة فإن الصحفيين يتخوفون إذا ما تم تعديل القانون، أن يخرج القانون الجديد بصورة سيئة، لا ترضى الجماعة الصحفية

وعبّر بعض المرشحون عن رغبتهم في زيادة أعضاء مجلس النقابة، وتعديل لوائح الانتخابات، لتشمل الصحفيين أصحاب المعاشات، وأوضح عدد منهم ضرورة أن يشمل التعديل توفير مقاعد للنساء، ومقاعد للصحفيين ذوي الاحتياجات الخاصة، وإنشاء نقابات فرعية في المحافظات لخدمة الصحفيين في الأقاليم. ولكن في المقابل أوضح المرشحون تخوفهم من تعديل القانون في الفترة الحالية، بسبب فقدان الثقة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، التي قد تستغل ضعف الجماعة الصحفية، وانخفاض سقف الحريات في الفترة الحالية، وتنتج قانوناً قد يكون أشد قسوة وأكثر تضيقاً.

وبجانب قانون نقابة الصحفيين، أوضح بعض المرشحون (بنسبة أقل) ضرورة تعديل عدد من التشريعات والقوانين الأخرى، مثل مراجعة كافة القوانين التي تجيز الحبس في قضايا النشر، بالمخالفة مع مواد الدستور المصري، بالتوازي مع إعادة النظر في القانون رقم 180 لسنة 2018، مع تعديل لائحة جزاءات المجلس الأعلى للإعلام، والمناداة بضرورة إصدار قانون تداول حرية المعلومات.

تعديل التشريعات والقوانين السالبة للحريات التي يجيز بعضها حبس الصحفي، والعمل على إيجاد تشريعات تكفل للصحفي حرية سيئة، تداول المعلومات

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام بنهاية عام 2022 استمرار الحبس الاحتياطي لـ (10) صحفيين/ات. وقد تعددت أشكال الانتهاكات ضد الصحفيين/ات التي بدأت من إلقاء القبض عليهم، ثم احتجازهم خارج إطار القانون، لفترات تتراوح بين بضعة أيام إلى بضعة أشهر دون العرض على النيابة، بالمخالفة لنصوص المادة 54 من دستور جمهورية مصر العربية، والمادة 124، 143 من قانون الإجراءات الجنائية.

حرية الصحافة ليست رفاهية.. حرية الصحافة في صالح الوطن وليست ضده، والدولة القوية هي التي يكون فيها صحافة قوية، صحافة تكشف الفساد، وتصحح الأوضاع في المجتمع

ويستلزم هذا النوع من الانتهاكات، وجود نقابة قوية تقف بحسم ووضوح ضد هذا النوع من الاحتجاز غير القانوني، والذي يتم تكييفه لاحقاً ضمن قوانين الإرهاب، ولكن السبب الحقيقي وراء حالات القبض هي جرائم النشر. ومن ثم يجب أن تكون هناك نقابة قوية تُصّر على أن محاسبة الصحفيين على الأخطاء المهنية تكون من خلال النقابة، دون الوصول بها إلى المحاكم التي تنتهي بحبس الصحفيين لمدد طويلة، بالمخالفة القانونية لطبيعة الحبس الاحتياطي، وكونه مجرد إجراء احترازي يتم تطبيقه في حالات معينة، بقيود شديدة.

وشهد ملف الصحفيين المحبوسين تناولاً غير معتادٍ في هذه الانتخابات؛ حيث تناول 86% من المرشحين قضية الصحفيين المحبوسين، وهو رقم غير مسبوق خلال الخمس سنوات الأخيرة، إذ اعتُبر هذا الملف من الخطوط الحمراء، وكان يُعتبر أحد الملفات الحرجة المُختلف عليها بين الصحفيين، وطالما أنكر عدد كبير من الصحفيين وجود زملاء لهم محبوسين في قضايا نشر، وهو نفس الموقف الذي تتبناه الجهات التنفيذية، ولعل السبب في تغيير هذه الرؤية هي انخراط نقيب الصحفيين السابق ضياء رشوان، في جلسات الحوار الوطني، واختياره رئيساً للجنة العفو الرئاسي؛ حيث ساهم ذلك في الإفراج عن عددٍ من الصحفيين المحبوسين. ومن جانب آخر شهدت لجان العفو الرئاسي العامين السابقين نشاطاً واسعاً وزخماً كبيراً بين جميع المصريين بشكل عام، والصحفيين بشكل خاص.

ولم يتطرق 14% من المرشحين الذين رصدنا برامجهم الانتخابية إلى ملف الصحفيين المحبوسين، في حين أنكر أحد المرشحين وجود أي صحفي محبوس بسبب قضايا النشر، وقال مرشح آخر على عضوية المجلس أن ملف الصحفيين هو ملف مختص به نقيب الصحفيين وليس عضو المجلس، في حين اعتبر إثنان من المرشحين أن هذا الملف يُعتبر من الملفات الشائكة، التي تتطلب دراسة كل حالة على حدة، وبيان إثبات أن الصحفي محبوس بسبب قضايا النشر.

الدستور قلّص الحبس في الجرائم التي تُرتكب بواسطة النشر والعلانية، ورغم هذا لدينا عشرات القوانين التي تُجيز الحبس في قضايا النشر

وفي سبيل مجابهة هذه الأزمة، أكد المرشحون أن الدستور قلّص الحبس في الجرائم التي تُرتكب بواسطة النشر والعلانية، وأُلغيت المادة 71 من الدستور الحبس في جميع قضايا النشر، عدا قضايا التحريض على العنف، والتمييز بين المواطنين، والطعن في الأعراض. وينص قانون تنظيم الإعلام على نفس البند، ورغم ذلك هناك عشرات النصوص في قانون العقوبات لاتزال تُجيز حبس الصحفيين، وتوجيه اتهامات جنائية إليهم، وهو ما يستوجب على نقابة الصحفيين التدخل وبسرعة، لإلغاء النصوص التي تُجيز حبس الصحفيين لتعارضها مع الدستور، مع إصدار بديل تشريعي يمنح الصحفي حصانة؛ بحيث لا يمكن القبض عليه أو تفتيش بيته إلا في حالة التلبس.

وركّز المرشحون على ضرورة استغلال لجنة العفو للإفراج عن الصحفيين المحبوسين، بينما كان هناك انقسام حول دور المجلس السابق في ملف الصحفيين المحبوسين؛ حيث يرى غالبية المرشحون أن النقيب السابق ضياء رشوان دون المجلس هو الذي بذل جهوداً تكلفت بخروج عدد من المحبوسين، وقد ساعده في ذلك منصبه الحكومي وعلاقته بأجهزة الدولة بالتوازي مع دعوة السلطة التنفيذية لجلسات الحوار المدني، وهو ما مهّد الطريق لخروج عددٍ من المحبوسين، في مقابل ذلك يرى عدد قليل من المرشحين أن نقابة الصحفيين بذلت جهوداً في هذا الملف، عبر مخاطبة النائب العام ووزارة الداخلية، وحضور جلسات التحقيق مع الصحفيين المحبوسين.

على مجلس النقابة المقبل أن يفتح قنوات جديدة مع الدولة وأن يتفاوض مع الجهات المعنية للإفراج عن الصحفيين المحبوسين

وعن دور المجلس القادم في هذا الملف، أكد المرشحون على ضرورة إحياء لجنة الحريات، مع فتح قنوات جديدة مع أجهزة الدولة، والتفاوض معها للإفراج عن الصحفيين المحبوسين، بالتوازي مع ضرورة مساعدة الصحفيين المحبوسين وأسرتهم مادياً ومعنوياً، مع تقديم الدعم القانوني الكامل لهم خلال فترة الاحتجاز، والمطالبة بتحسين أوضاعهم داخل أماكن احتجازهم، ثم العمل على دمجهم داخل المؤسسات الصحفية بعد الإفراج عنهم.

مفيش صحفي محبوس بسبب النشر وكل مشاكل الصحفيين المحبوسين حالياً خارج إطار الصحف

وعلى الرغم من أهمية قضية حجب المواقع الصحفية، والتي ظهرت منذ خمسة أعوام، ولا زالت مستمرة، إلا أن جميع المرشحين غفلوا عن تناول هذه القضية عدا أربعة منهم؛ إثنين منهم تناول القضية ضمن منظر حرية الصحافة بشكل عام، في حين أيد أحد المرشحين حجب المواقع "المُحرّضة" على الإرهاب وسفك الدماء.

ثالثاً: ملف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين

انتشرت حالات الفصل التعسفي بكثرة بين الصحفيين، فخلال عام 2022، احتل انتهاك "الفصل التعسفي" المرتبة الأولى من بين الانتهاكات بعدد (53) حالة انتهاك ونسبة حوالي 22.3% من إجمالي الانتهاكات، وذلك طبقاً للتقرير السنوي الصادر عن المرصد المصري للصحافة والإعلام. وعلى الجانب الآخر يُعاني الصحفيين المُشتغلين من تدني الأجور، وعدم وجود عقود عمل تضمن حقوقهم، مما يجعلهم عرضة للاستغلال من جانب المرشحين الذين يساومونهم بورقة زيادة البدل؛ حيث يركز الصحفيين على الاهتمام بالبدل لتعويض الأجر الزهيد الذي يتلقونه، وبالتوازي مع ذلك تفتقر نقابة الصحفيين إلى مشاريع إسكان مُحددة ناجحة؛ حيث يعاني هذا الملف من عشوائية شديدة انتهت بإهدار أموال النقابة. ولا يزال مشروع العلاج أحد أبرز الملفات التي لاقت اهتمام الصحفيين، خصوصاً بعدما ظهرت أهمية وجود مشروع علاج قوي خلال فترة كورونا، التي كشفت عن أهمية مشروع العلاج الذي يوفر على الصحفيين تكاليف العلاج العالية التي تزداد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها المجتمع المصري.

وإجمالاً فيما يخص قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تطرّق 27 مرشحاً إليها (من إجمالي 28 مرشحاً)، واتفقوا جميعاً على أهمية مناقشتها في الفترة الحالية، ومحاولة الوصول إلى حلول لها.

وجاءت قضية الفصل التعسفي كأهم القضايا في هذا الملف، واتفق المرشحون على تقصير نقابة الصحفيين تجاه التعامل مع قضايا الفصل التعسفي، واتهمها البعض بعدم الجدية في التدخل لحماية حقوق أعضائها، وتكاسلها في اتخاذ إجراءات رادعة ضد المؤسسات التي تنتهك حقوق الصحفيين، وعدم ممارسة آليات للضغط على المؤسسات الصحفية، لحثّها على تعيين الصحفيين في الجرائد بعد عام من العمل داخل الصحيفة، وهو ما منح المؤسسات الصحفية الحق في أن تجور

أنا مع حجب المواقع المُحرّضة على الإرهاب وسفك الدماء، أما إذا كان سبب الحجب عدم توفير أوضاع هذه المواقع، هنا يجب أن تقوم المؤسسات القائمة على الحجب، بإعلان السبب حتى تتمكن هذه المواقع من الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة المهنة

على الصحفيين في حقوقهم، مما جعلها سببًا في انتشار وقائع الفصل التعسفي بكثرة، بالتوازي مع ضعف لجنة التسويات، وعدم تفعيلها خلال الأربعة سنوات الماضية.

نقابة الصحفيين لديها أدوات كبيرة للتصدي لظاهرة الفصل التعسفي، ونحتاج إلى مجلس لديه رغبة في تفعيلها

واتفق الصحفيون أن النقابة تمتلك الآليات النقابية الحازمة لمواجهة وقائع الفصل التعسفي، ولكن يحتاج تطبيقها إلى وجود مجلس نقابة قوي، ومن أبرز هذه الآليات، تحويل رؤساء تحرير الصحف التي تفصل صحفييها إلى التحقيق ولجنة التأديب، وعقابهم بأقصى العقوبات التي تصل إلى الشطب، إضافة إلى تجميد تكويد هذه الصحف، وفرض غرامات مالية عليها، ومخاطبة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لسحب تراخيصها.

نقابة الصحفيين لديها أدوات كبيرة للتصدي لظاهرة الفصل التعسفي، ونحتاج إلى مجلس لديه رغبة في تفعيلها

واتجه عدد من المرشحين إلى التركيز على أهمية توعية الصحفيين بحقوقهم وواجباتهم، ومنها عدم التوقيع على استمارة 6 قبل التوقيع على عقد التعيين، والتوجه مباشرة لأقرب قسم شرطة لعمل محضر إثبات حالة، ومخاطبة هيئة التأمينات الاجتماعية لإقرار أحقية الصحفيين المفصولين في التأمين على أنفسهم، وضمان حصولهم على المعاش قانونيًا. وركز إثنين من المرشحين على قضية موقع "الخبر" والانهاء من ترخيصه لدى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وتحويله إلى مؤسسة تضم العاطلين عن العمل والمفصولين كبديل، خصوصًا أن مقر الموقع جاهز للعمل، ويمكنه استيعاب المفصولين.

النقابة لا تقوم بدورها المنوط بها في أمور كثيرة، وعلى سبيل المثال ملف الفصل التعسفي، ولو كانت النقابة اتخذت إجراءات قوية وحازمة ضد المؤسسة التي تفصل أي صحفي تعسفيًا لن نرى وقائع فصل تعسفي مرة أخرى

ومع الأخذ بعين الاعتبار، أن معظم المفصولين من العاملين بالجرائد والمتدربين والممارسين، وليس من المعينين، ركز المرشحون على أهمية الالتزام بالمواد القانونية التي تساهم في تقليص أعداد المفصولين تعسفيًا، ومن أبرزها ضرورة إعلام نقابة الصحفيين بعدد الصحفيين الجدد العاملين فيها ما بين 6 أشهر إلى سنة، مع وضع حد أقصى للتدريب داخل المؤسسات الصحفية، بالتوازي مع ضرورة الالتزام بوجود النقابة شريكًا أساسيًا في تحرير العقود، ونادى المرشحون بضرورة تضمين قانون النقابة الجديد نصوصًا أخرى عن الفصل التعسفي أكثر فعالية من النص الحالي.

يجب على مجلس نقابة الصحفيين الذي سيتم انتخابه أن يطالب المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، بوضع لائحة جديدة لأجور الصحفيين؛ لأن مشكلة الوضع الاقتصادي للصحفيين أصبحت خطيرة في الوقت الراهن

ومعروفين بين زملائهم، وما يعزز ذلك، وهو مبدأ اللجنة "اللجنة سيد قرارها"؛ إذ لا تقوم اللجنة بتوضيح أسباب الرفض والتأجيل للمتقدمين. وعلى جانب آخر، قال أحد المرشحين أنه يرى بأن التلويح بالاعتصام في مقر الجريدة التي تفصل الصحفي، آلية مناسبة، وبها ضغط مباشر، ومن شأنها إنهاء أزمة الفصل التعسفي بشكل سريع، بالتوازي مع الحلول المؤسسية التي يمكن أن تنتهجها النقابة.

أجور الصحفيين هزيلة ولا تكفي لعدة أيام، وعلى مجلس النقابة المقبل البدء في التفاوض مع الدولة على لائحة جديدة للأجور ترفع المرتبات بدرجة مناسبة ومعقولة داخل المؤسسات الصحفية

أما فيما يخص قضية الأجور، اتفق المرشحون على أن الأجور التي يحصل عليها الصحفيون متدنية للغاية ولا تفي بالاحتياجات الأساسية، وأرجع عددٌ منهم ذلك إلى ضعف صناعة الصحافة، وانخفاض حرية الصحافة، بالتوازي مع قلة الموارد المالية للصحف.

وأكد المرشحون على حلين أساسيين؛ أولهما وضع لائحة عادلة للأجور، تُحقق حياة كريمة للصحفيين، وتوفير موارد لها من خلال الحصول على حق الصحفيين في نصيب من موارد عملهم المُتمثلة في الضرائب المفروضة على الإعلانات وضريبة الدمغة الصحفية، وثانيهما تطبيق الحد الأدنى للأجور في جميع المؤسسات الصحفية، وزيادة الحد الأدنى سنويًا بما يتواءم مع الغلاء وارتفاع الأسعار، وانقسمت آراء المرشحين حول قيمة الحد الأدنى بين (-3000 5000) جنيه.

وفيما يخص بدل التكنولوجيا، أقر جميع المرشحين بأحقية جميع الصحفيين المُنتسبين إلى نقابة الصحفيين في البدل، وهو حق مُكتسب بموجب القانون، وليس هبة أو منحة من الحكومة، وطالب عددٌ منهم بضرورة زيادة البدل سنويًا، وعدم ربطه بأحد المرشحين، مع ضرورة صرفه عن طريق نقابة الصحفيين، وليس المؤسسات الصحفية.

وجاء التركيز على المشروع العلاجي في هذه الانتخابات متوسطاً؛ حيث تناول 54% من المرشحين قضية مشروع العلاج، وأكدوا جميعهم على ضرورة تطوير برنامج العلاج، دون تحديد نقاط واضحة عن كيفية وماهية هذا التطوير، بينما اقترح بعض الصحفيين المرشحين عدد من الاقتراحات المختلفة للتعاطي مع قضية العلاج، منها إنشاء مستشفى اليوم الواحد بمقر نقابة الصحفيين في الأدوار التي لم يتم إشغالها، والاستعانة بشركات مُتخصصة لإدارات مشاريع العلاج بالنقابة.

أجور الصحفيين هزيلة ولا تكفي لعدة أيام، وعلى مجلس النقابة المقبل البدء في التفاوض مع الدولة على لائحة جديدة للأجور ترفع المرتبات بدرجة مناسبة ومعقولة داخل المؤسسات الصحفية

وفي إطار ذلك نرى أنه لا يزال عدد من المرشحين يرمون بالوعود الانتخابية المتكررة حول إنشاء مستشفى الصحفيين، وهي وعود متكررة كل انتخابات، دون وجود أي دراسات جدوى لهذا المقترح.

مجلس النقابة السابق الأفضل في التاريخ.. مجلس لم يُقدّم أي خدمات لأعضاء الجمعية العمومية، ولم ينعقد إلا مرة واحدة كل 6 أشهر، والاجتماعات كانت تُمرر على طريق الواتس آب

كما شهد ملف الإسكان تراجعاً كبيراً من حيث التناول؛ إذ لم يتناول سوى 7% من المرشحين قضية الإسكان، واقترح المرشحون عددًا من الآليات لإحياء لجنة الإسكان، منها إنشاء جمعية إسكان الصحفيين، وتفعيل بروتوكولات التعاون مع وزارة الإسكان، وحصول الصحفيين على أراضي مختلفة لبناء وحدات سكنية ومصيفية بأسعار مناسبة، بالإضافة إلى السعي للحصول على وحدات جاهزة للتسليم في الشركات الخاصة مثل مدينتي والرحاب، وشركات أخرى بالتقسيم في مناطق متعددة تتناسب مع دخل الزملاء.

مجلس نقابة الصحفيين الذي انتهت دورته فشل في أن يكون مجلساً مُعبّراً عن الصحفيين

رابعاً: الأداء النقابي للمجلس السابق

اتفق المرشحون على ضعف أداء المجلس السابق، واتهموه بالفشل في التعاطي مع ملفات كثيرة، وذلك بسبب الانقسام الذي ظهر في أداء المجلس، وسياسة الإقصاء التي اتبعها الأعضاء مع بعضهم البعض، بالتوازي مع ظهور لافت للأداء الفردي لنقيب الصحفيين، بعيداً عن أعضاء المجلس، واتفقوا على أن المجلس لم يكن مُعبّراً عن جموع الصحفيين، ولم يكن بمستوى طموحات وأحلام الصحفيين وآمالهم.

كما انتقد المرشحون عدم انعقاد جلسات المجلس السابق بشكل دوري، وهو ما سبب تقصيراً في أداء المجلس نحو الدفاع عن المهنة والمنتسبين لها، وتسبب في تعطيل مصالح الجماعة الصحفية، وتعطيل عدد من الملفات الهامة، أبرزها ملف التدريب، الذي نال عدد من الانتقادات بسبب عدم وجود برنامج تدريبي جيد، يخدم الصحفيين والمهنة عبر أنماط حديثة غير تقليدية.

بجانب ملف التدريب، انتقد جميع المرشحين أداء لجنة القيد في السنوات السابقة؛ إذ اتهم المرشحون لجنة القيد بالتساهل في قبول أشخاص ليس لديهم أي أرشيف صحفي حقيقي، وهو ما تسبب في التحاق أشخاص بالنقابة ليس لهم علاقة بالمهنة، كما لم تتعامل اللجنة بنزاهة مع جميع المتقدمين، وهو ما تسبب في عدم قبول ملفات صحفيين يعملون بالعمل الصحفي

وطالب المرشحون بضرورة إعادة تشكيل لجنة القيد؛ لتضم أعضاء ذوي كفاءة من شيوخ المهنة، ولا يقتصر تشكيلها على أعضاء من المجلس فقط، لتحقيق مبدأ الشفافية والكفاءة، ومن أبرز صور عدم الكفاءة والضعف التي تعاني منها اللجنة هو عدم وجود أي عضو يجيد اللغة الإنجليزية؛ ليقوم بفحص ملفات العاملين بالوكالات الأجنبية، وهو ما يتسبب في تأجيل قيدهم، على الرغم من إثبات عملهم الصحفي.

خامساً: القضايا الجندرية

بلغ عدد النساء المُقيّدات في جداول المشتغلين بنقابة الصحفيين نسبة حوالي 32% من إجمالي عدد الصحفيين المُقيدين بجداول المشتغلين وذلك في مارس 2019¹ (وهي أحدث إحصائية استطعنا الوصول إليها)، وتزايد هذه النسبة، وقد تصل إلى نصف العاملين/ات في المجال الصحفي، إذا ما وضعنا في الاعتبار العاملات في المجال الصحفي دون الحصول على عضوية نقابة الصحفيين، أو العاملات في هذا المجال بشكل مستقل (بالقطعة).

ويتعرض هذا القطاع الهائل من الصحفيات/الإعلاميات لضغوط ومشكلات متزايدة عن نظرائهم من الرجال الصحفيين، ويواجهن هذه المشكلات فقط لكونهن نساء، ويحدث لهن هذا التمييز فقط لأن نظرة المجتمع لا زالت ترى فوارق بين النساء والرجال؛ فالمجتمع ينظر إلى نساءه -في المطلق- بخصوصية، وأن هناك محظورات على النساء لا يجب أن تتطرقن إليها، ويُنظر إلى العاملات في المجال الصحفي نظرة سلبية، وتشير دراسة أجراها المرصد المصري للصحافة والإعلام إلى أن التحرش الجنسي جزء روتيني من حياة الصحفيات المهنية، سواءً خارج المؤسسة أو داخلها، والتي تحيل دون التمتع بحقهن في الحصول على بيئة عمل آمنة². كما تواجه الصحفيات أحياناً الإساءة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والتمييز في الترتي الوظيفي والأجور، وتكاثر المشكلات، إذا تقاطعت بعض الظروف الأخرى مع الصحفيات؛ فالصحفية المغتربة على سبيل المثال تواجه مشكلات متضاعفة لأنها امرأة في المقام الأول، ولكونها

المجلس بدأ بإقصاء ثلث أعضاء المجلس، ولم يكن يجتمع، وأوقات كثيرة كان النقيب هو من ينقذ الموقف بعيداً عن غياب أعضاء المجلس

صحفية أو إعلامية ثانياً، ولكونها مغتربة أمراً ثالثاً؛ فالصحفية المغتربة على سبيل المثال أكثر عرضة للتحرش من غيرها من الصحفيات، كما أن البيئة المحيطة بالصحفية المغتربة تنظر لها نظرة مليئة بالطمع.

1- أحمد الهنساوي، "بالمستندات هل تستطيع الصحفيات خوض منافسة مجلس النقابة وتمثيلها؟"، هن، 28 فبراير 2019 <https://bit.ly/30glFla>

2- ميادة مجاهد. (2019). في محمد عبد الرحمن (محرراً)، "التحرش الجنسي بالصحفيات"، المرصد المصري للصحافة والإعلام، متاح على هذا الرابط

[d8a7d984d8aad8add8b1d8b4.pdf \(wordpress.com\)](https://www.wordpress.com/d8a7d984d8aad8add8b1d8b4.pdf)

في إطار هذه المشكلات المتزايدة للمرأة العاملة في المجال الصحفي، نتوقع أن تأتي برامج المرشحين على مقعد النقيب أو على مقاعد عضوية المجلس، لتهتم بالبعد الجندري، وتضع على بنود برامجها قضايا المرأة الصحفية، ولكن ما الذي كشف عنه تحليل برامج المرشحين فيما يتعلق بقضايا المرأة.

يُشير تحليل البرامج الانتخابية للمرشحين إلى غياب البعد الجندري، والاهتمام بقضايا المرأة من على قائمة البرامج الانتخابية للمرشحين، سواء المرشحين على مقعد النقيب أو المرشحين على مقاعد المجلس؛ فلم يتم ذكر أي قضايا للمرأة إلا في عدد (2) برنامج من عدد (28) برنامج تم تحليلهم وذلك بنسبة 7.1% فقط. والجدير بالذكر أن قضايا المرأة ذكرت فقط في برامج المرشحات (من الإناث)، بما يعني أنه لا يوجد أي مرشح من الذكور أولى اهتمامًا بقضايا المرأة في برنامجها الانتخابي.

وكذلك تُشير التحليلات إلى غياب الخطاب الجندري من خطاب المرشحين بصورة عامة؛ فلم يتم ذكر كلمة "المرأة" أو "الصحفيات" في أي من البرامج الانتخابية لأي من المرشحين، إلا مرشحة (أنثى) وحيدة التي استخدمت كلمة (الصحفيين والصحفيات) في خطابها. واستخدم جميع المرشحين كلمة "الصحفيين" في مخاطبة جموع الصحفيين (الإناث والذكور معًا). يما يشير إلى عدم وجود حساسية جندرية لدى أي من المرشحين على مقعد النقيب أو على مقاعد المجلس.

وعند البحث عن الموضوعات التي تخص الصحفيات، "كالتحرش"، أو حقوق الأم الصحفية"، أو "الصحفيات المُغتربات"، لم توجد أي بنود في أي من برامج المرشحين حول هذه القضايا، إلا برنامج وحيد كان أيضًا لإحدى المرشحات (أنثى)، والتي ارتأت أنه يجب وضع نصوص في لوائح المؤسسات لمواجهة ظاهرة التحرش داخل المؤسسات، ونفس الصحفية قد رفضت فكرة وجود "كوتة" لتمثيل المرأة داخل مجلس نقابة الصحفيين. مع الأخذ في الاعتبار أن عدد النساء الموجودين الآن داخل مجلس نقابة الصحفيين هي امرأة عضو وحيد من بين 12 عضوًا بخلاف النقيب.

واختلف المرشحون حول تفعيل لجنة المرأة بالنقابة، وكذلك إقرار "كوتة للمرأة" بمجلس النقابة الصحفية، بين مؤيد يرى فيها أنها ستقوم بتحسين أحوال المرأة الصحفية، ومعارض يرى أن من شأن تفعيلها أن تضيي مزيدًا من "العنصرية" تجاه قضايا الجماعة الصحفية.

يجب وضع نصوص في اللوائح لمواجهة ظاهرة التحرش داخل المؤسسات

أرفض اقتراح وجود كوتة لتمثيل المرأة في مجلس نقابة الصحفيين، لأن المرأة أثبتت قوتها في عالم الصحافة وخارج عالم الصحافة

ويُبرر عدد من المرشحين عدم تخصيص جزء من البرنامج لمشكلات المرأة، بأنه ليس هناك فرق بين المرأة الصحفية والرجل الصحفي، فكلهم واحد، وكلهم -الصحفيين والصحفيات- يعانون من نفس المشكلات، ويؤكد أحد المرشحين ذلك بقوله: "النقابة فيها البنت قبل الرجل، وهي تاج رأسنا وزميلتنا وبنتنا، ولا يصح أن نُخصص لها مقعد أقلية، نحلم بأن تكون النقيب، وتحصل على كل المقاعد، وتدير كل اللجان، فلا قيمة لمنحها لجنة، وهي قادرة على إدارة كل الأنشطة دون مشكلات أو تمييز"، ويكشف هذا التوجّه عن غياب الوعي بالقضايا الجندرية لدى المرشحين.

وفي هذا الإطار، يوصي المرصد المصري للصحافة والإعلام، بأن ملف الصحفيات يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تدعيمه، وأن يكون على رأس أولويات المرشحين حتى تتمتع المرأة الصحفية بكافة حقوقها القانونية والاقتصادية على قدم المساواة مع الرجال، ويتم إنهاء العنف ضدهن، وتوفير بيئة عمل آمنة وعادلة، كما تحتاج الصحفيات إلى وضع مدونات سلوك تضم آليات وقواعد فعّالة، وذلك وفق المعايير المتعارف عليها عالمياً في تعريف التحرش، وسُبل الوقاية الواجب اتباعها داخل أماكن العمل والمؤسسات الصحفية، وأيضاً فيما يخص سُبل المحاسبة لردع ومعاينة المتحرشين، وعلى المؤسسات الصحفية أن تلتزم بتطبيقها بين موظفيها والعاملين بها.

سادساً: قضايا عامة

تطرق المرشحون في برامجهم الانتخابية إلى بعض المقترحات لزيادة موارد النقابة، وتقليل الأعباء الاقتصادية عن الصحفيين، من خلال مجموعة من الخدمات التي تقدّم للصحفيين، وتمثلت هذه المقترحات فيما يلي:

• فيما يتعلق بزيادة الموارد المالية للنقابة

- 1 - رفع نسبة إيرادات الإعلانات التي تحصل عليها نقابة الصحفيين من 1% إلى 3%، على أن يتم التحصيل من الدولة وليس المؤسسات الصحفية.
- 2 - اقترح بعض المرشحين ضرورة العمل على إصدار تشريع جديد، يضيف ضريبة صغيرة نسبتها لا تتعدى 2% فقط من إيرادات اشتراكات باقات الإنترنت للأفراد والشركات، تُحصّل لصالح نقابة الصحفيين، وقد تم تقدير حصيلة تلك الضريبة بحوالي مليار جنيه سنوياً، تُوجّه لخزينة النقابة، ليتم مضاعفة البدل، وبقاء أكثر من 350 مليون جنيه، تُرحّل كل عام لتغطية أعداد القيد الجديدة.

• فيما يتعلق بالجانب الخدمي وتقليل الأعباء الاقتصادية عن الصحفيين

- 1 - استغلال الأماكن غير المُستغلة في مبنى نقابة الصحفيين، وإنشاء منافذ لبيع السلع الغذائية المدعّمة بالتعاون مع وزارة الزراعة، وتأجير مسرح النقابة، وإقامة معارض للأدوات المدرسية.

2 - تطوير مكتب البريد الموجود داخل نقابة الصحفيين، ليسمح بتقديم خدمات للصحفيين.

3 - طرح أبلكيشن خاص بنقابة الصحفيين؛ لتسهيل عملية تقديم الخدمات والمعاملات الحكومية، أو المعاملات التي تتم داخل النقابة إلكترونياً.

4 - التفاوض مع جهات الدولة لإعادة تخفيضات المواصلات العامة والمetro، وتوفير تدريبات لأبناء الصحفيين في وزارات الكهرباء والبتروول والبنوك، والتنسيق مع وزارة الصحة لتوفير سيارة إسعاف داخل النقابة.

سابعاً: الملامح العامة للبرامج الانتخابية للمرشحين

وإذا كنا قد قدّمنا شرحاً تفصيلياً للبرامج الانتخابية للمرشحين، فإنه يمكن أن نقول أن الملامح العامة للبرامج الانتخابية للمرشحين يمكن إجمالها فيما يلي:

1 - التركيز في معظم البرامج على الأوضاع الاقتصادية وزيادة البدل، إلى جانب الخدمات الصحية والعلاجية والإسكانية، والتي تتعلق معظمها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين.

2 - على الرغم من طرح عدد من البرامج لأهم المشكلات التي يتعرّض لها الوضع الصحفي في مصر، إلا أن هذه البرامج لم تطرح آليات مناسبة لحل هذه المشكلات، أو تضع إجراءات تنفيذية مُحددة زمنياً لتحقيق ذلك.

3 - غلب على هذه البرامج كثرة الشعارات الانتخابية غير الواقعية، وصعوبة التحقيق، في مقابل الإقلال من النقاط الواقعية في هذه البرامج.

4 - استخدام بعض المرشحين للخطاب العاطفي، المتمحور حول كرامة الصحفيين وحرية الصحفيين وحرية النقابة، وأهمية حضور الصحفيين للانتخابات، من أجل تغيير وضع الصحفيين، دون الاعتماد على خطاب عقلاي متوازن، يطرح قضايا رئيسية، ويضع لها حلولاً عملية محددة بأوقات زمنية.

5 - عدم دراية بعض المرشحين ببعض القضايا التي تم طرحها عليهم من قبل المرصد، وذلك على الرغم من استحواذ هذه القضايا على الاهتمام العام للجماعة الصحفية، بما يشير إلى عدم أحقية أو تأهل هؤلاء الصحفيين للعمل النقابي.



القسم الرابع :

انتخابات نقابة الصحفيين..

النتائج والدلالات

في يوم الجمعة الموافق 3 مارس 2023، أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات نقابة الصحفيين، فشل انعقاد الجمعية العمومية، وذلك بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني للجمعية، الذي يشترط حضور أكثر من نصف أعضاء الجمعية العمومية بجدول المشتغلين؛ حيث حضر فقط 269 صحفياً/صحفية بنسبة 3% فقط من الإجمالي. وقررت اللجنة تأجيل الانتخابات للانعقاد الثاني يوم الجمعة 17 مارس بحضور 25% من أعضاء الجمعية العمومية. من الصحفيين المشتغلين المُسجلين والمُسددين للاشتراكات بالنقابة، والبالغ عددهم 9221 عضواً، للسماح بإجراء الانتخابات.

في يوم الجمعة الموافق 17 مارس 2023، أُجريت انتخابات التجديد النصفى لنقابة الصحفيين؛ حيث تم فتح باب التسجيل في كشوف الجمعية العمومية من الساعة العاشرة صباحاً، وقد تم مد التسجيل ساعة أخرى بعد الساعة الواحدة ظهراً. وفي الساعة الواحدة والنصف تقريباً، أعلن أيمن عبدالمجيد سكرتير عام نقابة الصحفيين، وعضو اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفى، اكتمال النصاب القانوني للجمعية العمومية؛ حيث وصل العدد إلى 2450 صحفياً مشتغلاً (وهو النسبة المقررة قانوناً في الانعقاد الثاني بحضور 25% من الأعضاء)، وبدء أعمال الجمعية العمومية، مع استكمال تسجيل الصحفيين القادمين.

1 - مناقشة جدول الأعمال وتوصيات الجمعية العمومية

بعد اكتمال النصاب القانوني، دعت اللجنة المشرفة لانعقاد الجمعية العمومية للصحفيين لمناقشة جدول الأعمال، والذي تضمّن افتتاح الجلسة وتلاوة الاعتذارات، التصديق على محضر الجمعية العمومية السابقة، عرض تقرير مجلس النقابة، التصديق على الميزانية والحساب الختامي، مناقشة الأمور المقترحة من الأعضاء، والمعروضة عن طريق مجلس النقابة، بشرط موافقة الجمعية العمومية على مناقشتها، ولا يجوز مناقشة غيرها، وأخيراً، إجراء الانتخابات على مقعد النقيب، والتجديد النصفى لـ6 أعضاء لعضوية المجلس، بالإضافة إلى إعلان قرارات وتوصيات الجمعية العمومية، وما يُستجد من أعمال.

وبدأ الكاتب الصحفي حسين الزناتي أمين صندوق نقابة الصحفيين، بعرض الميزانية على الجمعية العمومية، حيث قال: "إن العام المالي 2022، ولأول مرة في تاريخ نقابتنا شهد أرقاماً مالية كبيرة على البنود الرئيسية لأوجه الصرف، وهي المعاشات والعلاج والأنشطة المختلفة الأخرى للنقابة؛ حيث ارتفعت مصروفات المعاشات إلى 50 مليون و 893 ألف جنهماً، مقارنة بـ43 مليوناً و 375 ألف جنهماً عن العام المالي السابق له 2021، وذلك بعد الزيادة التي أقرها مجلس النقابة بقيادة النقيب ضياء رشوان للمعاش الشهري للزملاء من 2100 إلى 2500 جنهماً، في الوقت الذي انتظمت فيه النقابة بهذا الالتزام، ولم تتأخر شهراً عن الموعد المقرر لصرفه أياً كانت الظروف المالية.

وزادت مصروفات مشروع العلاج في العام الحالي؛ حيث وصلت إلى 26 مليون و127 ألف، مقارنة بالعام السابق 22 مليوناً و587 ألف جنيهاً، وقد شملت مصروفات المشروع إعانات علاجية فقط بقرارات من مجلس النقابة وصلت إلى 2 مليون و13 ألف جنيهاً، مقابل 2 مليون و475 ألف جنيهاً عن العام الماضي. كما وصلت مصروفات الأنشطة المختلفة الأخرى للنقابة في عام 2022 إلى 22 مليون و93 ألف جنيهاً، مقارنة بـ20 مليوناً و767 ألف جنيهاً عن العام المالي السابق.

من ناحية أخرى، فقد استمرت النقابة في صرف إعانات البطالة للصحف المتوقفة عن العام المالي 2022 بقيمة 3 مليون و318 ألف جنيهاً. وشهد هذا العام أيضاً صرف ما يزيد عن 8 ملايين جنيهاً قروضاً حسنة، لنحو 939 زميلاً صحفياً، مقابل 11 مليون، لنحو 1335 زميلاً صحفياً عن العام السابق.

وتابع "الزناتي" بالقول، إن الواقع المالي للنقابة يؤكد أن هذه المصروفات الرئيسية وغيرها، لم تكن لتتحقق أبداً لولا الحصول على دعم مالي حكومي، حصلت عليه النقابة بالجهود الكبيرة التي بذلها النقيب ضياء رشوان حتى تستطيع النقابة الإيفاء بكل هذه الالتزامات، خاصة مع مصروفاتها المتزايدة، وقد دخل إلى حساب النقابة، خلال العام المالي 2022 من الدعم الحكومي الاستثنائي 75 مليون جنيهاً منها 55 مليوناً من دعم عام 2021، جاء متأخراً عنها في العام 2022، عبارة عن 45 مليون جنيهاً لدعم الأنشطة، و10 ملايين لبدل البطالة، بالإضافة إلى 20 مليوناً من الدعم المخصص للعام 2022، من إجمالي 80 مليوناً، يتبقى منه 60 مليوناً تصل خلال عام 2023.

وأشار "الزناتي" إلى أنه لولا الدعم السنوي الاستثنائي، الذي تحصل عليه النقابة من الحكومة ممثلة في وزارة المالية، بالإضافة إلى الدعم الثابت المخصص سنوياً للنقابة من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والذي أصبح 17 مليون و500 ألف جنيهاً، منها 5 ملايين و100 ألف جنيهاً مقررته سنوياً للمعاشات، وتم زيادتها إلى 15 مليون جنيهاً، اعتباراً من مارس 2022، و1 مليون جنيهاً و500 ألف للعلاج، و1 مليون جنيهاً للأنشطة، ولولا كل هذا الدعم لكانت النقابة غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها نحو خدمات الأعضاء، وهو ما يثير مُجدداً ضرورة إيجاد سبل جديدة لزيادة الموارد الذاتية للنقابة.

وأشار "الزناتي" إلى إن بدل التدريب والتكنولوجيا بما يمثله من أهمية للصحفيين، فقد حرصت النقابة طوال عام 2022 على الانتظام في صرفه شهرياً، ولم يتأخر على مدار العام عن منتصف الشهر، مما أدى إلى اختفاء ظاهرة فرض أية فوائد على المبالغ المحولة من النقابة إلى البنوك كأقساط للزملاء الذين حصلوا على قروض منها. وهو ما يسير في السياق العام لأهمية هذا البدل، الذي نجح نقيب الصحفيين في زيادته هذه الدورة من 2020 جنبه إلى 3000 جنيهاً لكل الزملاء

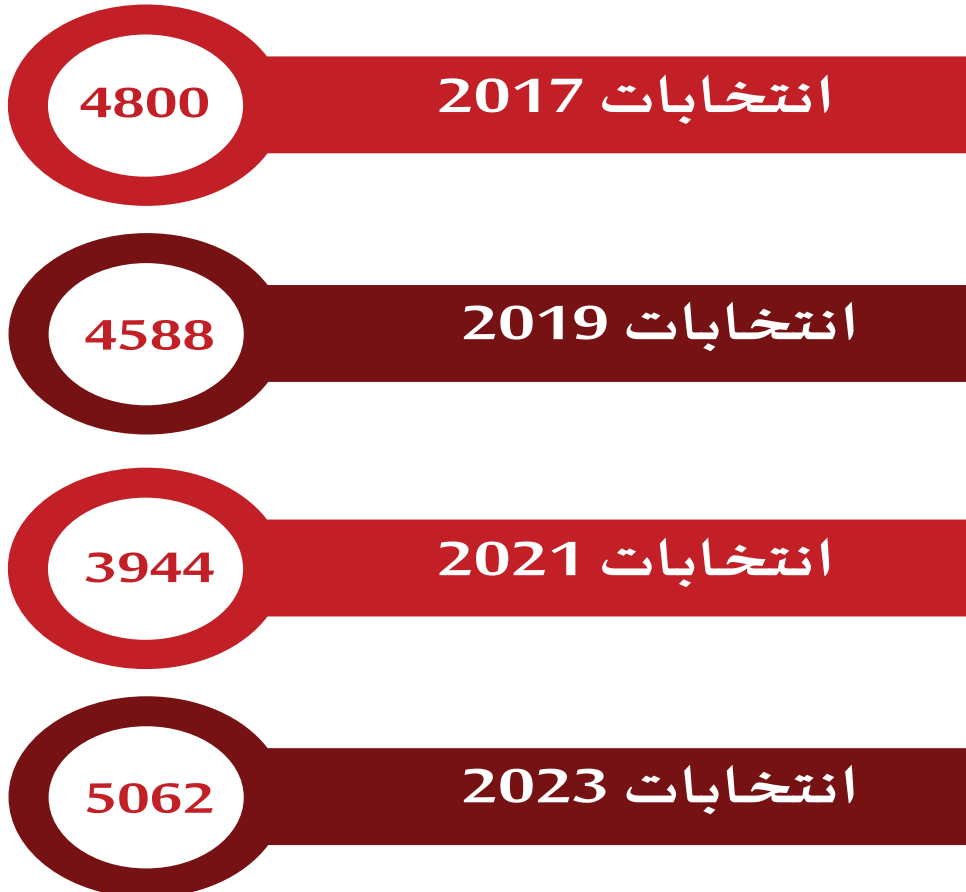
شهريًا، مما أدى إلى زيادة ما حصل عليه الزملاء من الصحف الخاصة والحزبية، الذين يصرفون بدلهم من النقابة، ويقترب عددهم من 5 آلاف عضو إلى 171 مليون 473 ألف جنيهًا، مقابل 131 مليون 63 ألف جنيهًا عن العام المالي السابق ناتجًا على أثر هذه الزيادة.

وقد طرح نقيب الصحفيين ضياء رشوان المنتهية ولايته، التصويت على الميزانية. وقد انتهى الأمر بالجمعية العمومية للصحفيين لرفض الموافقة على الميزانية المُعلنة، وتم إحالتها إلى مجلس الجمعية القادم.

بهذا تكون الجمعية العمومية قد رفضت الميزانية للمرة الثانية على التوالي، بعد رفضها في دورة 2021.

2 - نسب المشاركة في الانتخابات

يبلغ عدد أعضاء الجمعية العمومية 9852 عضوًا مُشتغلًا، يحق لهم المشاركة والتصويت في الانتخابات، ويبلغ عدد المُسددين للاشتراك 9338 عضوًا لهم حق التصويت، وقد بلغ عدد الحضور 5062 صحفيًا وصحفية من إجمالي 9221 عضوًا، وذلك بنسبة حوالي 54.9%، ويُعتبر هذا العدد هو أكبر حضور خلال الدورات الثلاثة الماضية. انظر شكل رقم (7)



شكل رقم (7) نسب المشاركة في انتخابات النقابة خلال الثماني سنوات الأخيرة

أعلنت اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات عن فوز خالد البلشي (المرشح المحسوب على تيار الاستقلال) بمقعد بمنصب نقيب الصحفيين، بعدد أصوات 2450 صوتًا، مقابل الصحفي خالد ميري (المرشح المحسوب على الحكومة)، والذي حصل على 2211 صوتًا. كما أعلنت اللجنة عن فوز أعضاء المجلس فوق السن، كلاً من: هشام يونس بالحصول على 2094 صوتًا، وجمال عبد الرحيم بالحصول على 2074 صوتًا، وعبدالرؤوف خليفة بالحصول على 2061 صوتًا.

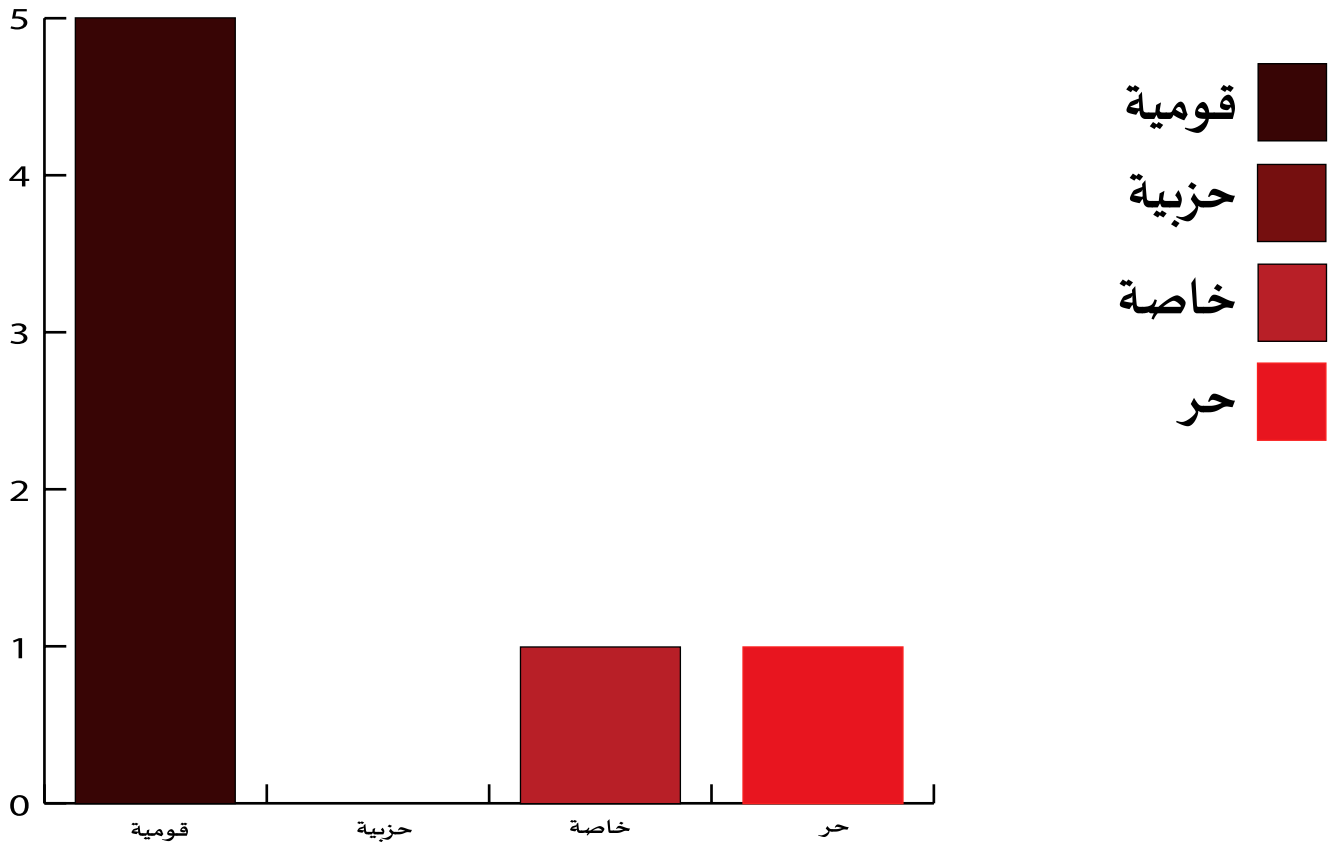
كما أعلنت اللجنة عن فوز أعضاء المجلس تحت السن كلاً من: محمد يحيي يوسف بالحصول على 2301 صوتًا، ومحمود كامل بالحصول على 2299 صوتًا، ومحمد الجارحي بالحصول على 2015 صوتًا.

ويمكنك الاطلاع على تفاصيل الأصوات والنتيجة كاملة من خلال [اللينك التالي اضغط هنا](#)

بهذه النتائج، فإن الفائزون يشكّلون أغلبية من المؤسسات القومية؛ حيث حصد الفائزون من الجرائد القومية خمسة مقاعد (مقعدين لجريدة الأهرام، ومقعدين لجريدة أخبار اليوم، ومقعد لجريدة الجمهورية)، بينما كان هناك مقعدًا واحدًا من نصيب الجرائد الحزبية لصالح حزب الكرامة (جريدة الكرامة)، وأخيرًا فاز بمنصب النقيب مرشح مستقل هو رئيس تحرير موقع الكتروني، انظر شكل رقم (8)، وشكل رقم (9).

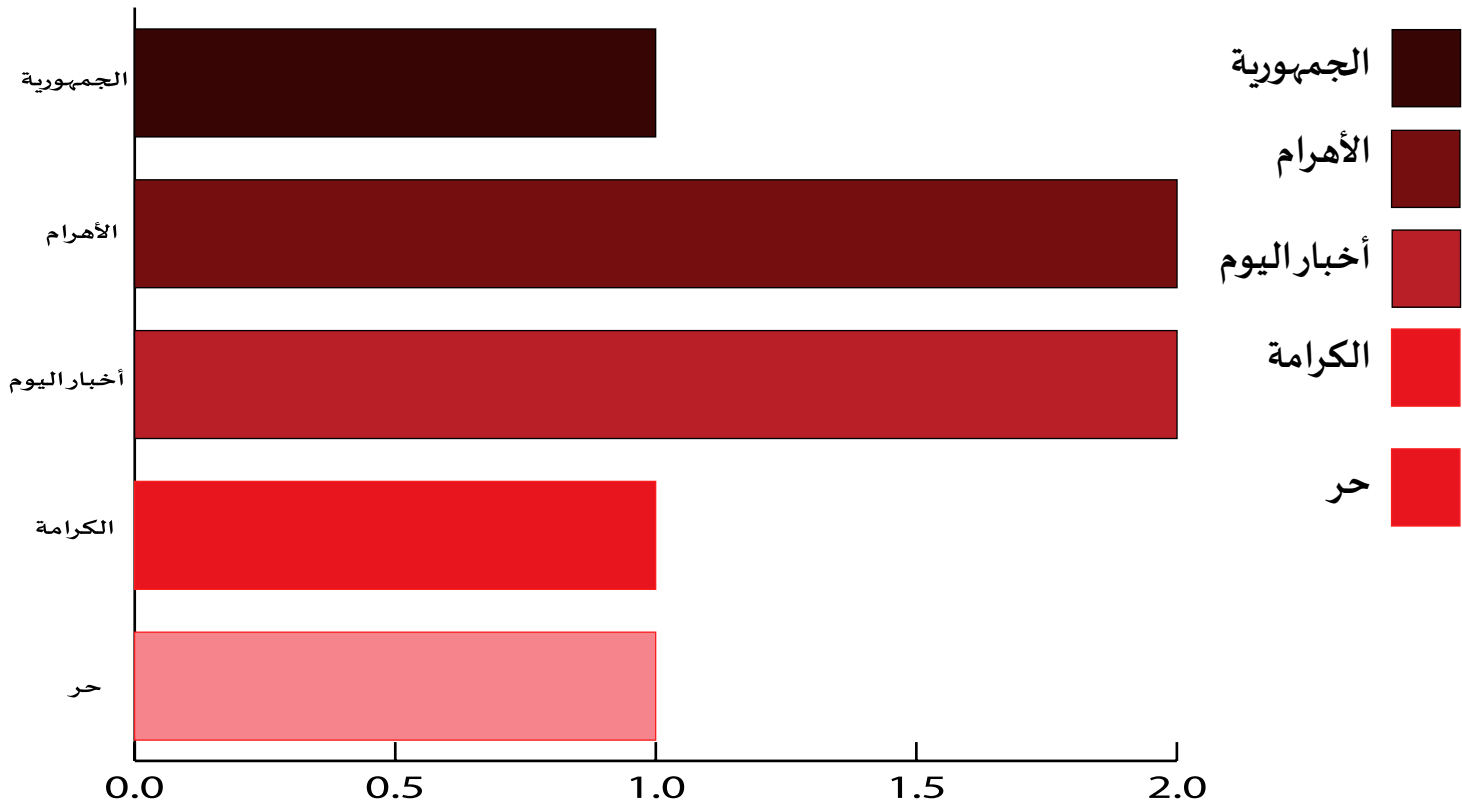
وبهذه النتائج، يتشكّل مجلس نقابة الصحفيين من 12 عضوًا، بالإضافة إلى نقيب الصحفيين، ينتمي منهم 6 أعضاء ومعهم نقيب الصحفيين إلى المحسوبين على تيار الاستقلال، وينتمي ثلاثة أعضاء إلى لمحسوبين على الحكومة، وثلاثة أعضاء آخرين من المحايدين.

أ- توزيع الفائزين وفقاً لنوع الجريدة المنتمي لها الفائزون



شكل رقم (8) توزيع الفائزين على عضوية المجلس وفقاً لنوع الجريدة المنتمي لها الفائز

ب- توزيع الفائزين وفقاً لاسم لجريدة المنتمي لها الفائزون



شكل رقم (9) توزيع الفائزين على عضوية المجلس وفقاً لنوع الجريدة المنتمي لها الفائز

ت- نتائج الانتخابات: مؤشرات ودلالات هامة

أثار فوز خالد البلشي ردود فعل مُرحبة بين غالبية الصحفيين، وقدّم العديد من الشخصيات العامة التهنئة له على صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وسمى بعضهم هذا الفوز بـ"الفوز المبين"، واعتبره بعضهم "ضربة موجعة للنظام"، بينما قال البعض الآخر أنه انتصارًا للغضب على الخوف، كما أثار فوزه أملاً لدى قطاع عريض من الصحفيين في تحسّن أحوالهم وأحوال مهنتهم.

وقد كان لفوز البلشي عددًا من الدلالات السياسية والمهنية الهامة، ولعل أبرز هذه الدلالات هي¹:

1 - أبرزت هذه الانتخابات سخط القطاع الغالب من الصحفيين على الوضع النقابي

المتردّي، في ظل قيادتها السابقة التي شهدت إغلاق مبني النقابة أمام أي دور مهني وعام، طوال الست سنوات الأخيرة، وتجميد مجلس النقابة، والاكتفاء بتمرير قرارات المجلس عبر الإنترنت، والاستهانة بدور الجمعية العمومية، بعدم عرض الميزانيات السنوية في اجتماعاتها الدورية، مما أدى إلى استقالة عضو مجلس النقابة هشام يونس في 2022.

2 - رفض ثنائية الاختيار بين مرشح الخدمات ومرشح الحريات، أو نظرية (الجنيه مقابل

الكارنيه)، والتي سادت خلال السنوات الماضية، وارتهان الصحفيين لحقوقهم النقابية، بتفضيل مرشح محسوب على الدولة، يُمكنه تحقيق خدمات الصحفيين، بعكس المرشح المعارض المحسوب على تيار الاستقلال.

3 - أكدت هذه الانتخابات سقوط خرافة هيمنة المؤسسات الصحفية الرسمية على

التصويت الانتخابي، وهو ما ظهر في تصويت قطاع كبير داخل هذه المؤسسات نفسها للبلشي؛ لأنهم أيضًا أصبحوا متضررين من وضعية تدهور حريات الرأي والتعبير، وضاعت حقوقهم داخل مؤسساتهم، من خلال الخصومات المالية والفصل التعسفي، وصولًا إلى القبض على صحفيين بهذه المؤسسات، واستمرار حبس العشرات من الصحفيين خلف أبواب السجون بنفس الاتهامات المعتادة، وقد حدث ما يشبه ظاهرة التصويت العقابي ضد المرشح المحسوب على الحكومة، من قطاع كبير من هؤلاء الصحفيين، بما فيهم العاملين بالمؤسسات القومية .

1- تقرير المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان عن انتخابات التجديد النصفى لنقابة الصحفيين متاح على الرابط التالي:

https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid02RkG66kKdEGqRY38WTjDeuXGwGQCyz9YsgezQF5KB-

تاريخ الزيارة 2023-4-10. vqv1Ax5Nimijhu6UVoCMVGP&id=100057519157231



خاتمة



بهذه النتائج، يتشكّل مجلس نقابة الصحفيين من 12 عضوًا، بالإضافة إلى نقيب الصحفيين، وقد اجتمع مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعه الأول بتاريخ 26 مارس 2023 برئاسة خالد البلشي؛ نقيب الصحفيين، وبحضور جميع أعضاء المجلس، لتشكيل هيئة المكتب ولجان المجلس، وأكمل المجلس هذا التشكيل في اجتماعه الثاني 29 مارس 2023، وانتهى المجلس إلى تشكيل هيئة المكتب ولجان المجلس. للتعرف على تشكيل المجلس كاملاً [اضغط هنا](#).

وهناك عدد من التحديات على أجندة مجلس النقابة الحالي في عدد كبير من الملفات، أهمها ملف الصحفيين المحبوسين، والتشريعات المقيدة لحرية الرأي والتعبير، وملف الأجور، والأوضاع المادية الصعبة التي يواجهها قطاع كبير من الصحفيين داخل مؤسساتهم، والقيود المستمرة على حرية الإعلام، وحجب مئات المواقع على الإنترنت، منها موقع درب نفسه، الذي كان يرأس تحريره خالد البلشي نقيب الصحفيين.

ويوصي المرصد المصري للصحافة والإعلام، جموع الصحفيين، بضرورة إفراز مساحة، واهتمام أكبر للقضايا الجندرية؛ لما لها من أهمية في تحسين وضع الصحفيات بصورة، خاصة والمناخ الصحفي بصورة عامة، كما يوصي بضرورة أن تعمل نقابة الصحفيين على صياغة قانون يحكم عملية الدعاية الانتخابية للمرشحين في الانتخابات القادمة، من أجل انتخابات أكثر مساواة.

EOJIM

“المرصد المصري للصحافة والإعلام”

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ “المؤسسة” من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف “المؤسسة” إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل “المرصد” عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم “المؤسسة” الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم “المؤسسة” بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقديم أيضاً مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.